م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/416

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 416

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 15 كانون الثاني، 15 January 2023

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/416
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 416
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 15 كانون الثاني، 15 January 2023

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 416 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي اف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 416 Link to download the report in PDF format: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/416
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 416
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 15 كانون الثاني، 15 January 2023

Contents

1 - مصطفى العبد الله الكفري يكتب تباطؤ الاقتصاد العالمي وأسعار النفط..... 5
2 - أفكار حول الأزمات وزيادة الإيرادات العامة 9
3 - عودة إلى تسقيف سعر النفط الروسي..... 13
4 - الإقتصاد السويسري قد يُواجه أوقاتا عصيبة بسبب ارتفاع قيمة الفرنك..... 22
5 - Centra handlowe Westfield – dużo więcej niż zakupy... 26
6 - Database of external trade statistics of the Arab countries 38
7 - قاعدة بيانات لإحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية 46
8 - مصطفى العبد الله الكفري يكتب |الاقتصاد المصري في القرن العشرين 48
9 - صندوق النقد الدولي: استبداد لا بد منه 52
10 - الحكومة المصرية تخفض التوقعات بشأن النمو الاقتصادي.. وخبراء يعلقون..... 58
11 - تفعيل منصة "تاج" لكشف المستور عن القمح في سورية ومصدر يشرح آلية عملها 62
12 - عامر خربوطلي د: حديث الأربعاء الاقتصادي رقم 176... 64

13 - سالم: الوزير ليس «انفلونسر» أو جامع للايكات.. وهناك رفع قريب للأسعار 68
14 - ظلم ضريبي.. وسنشرح؟! 69

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/416
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 416
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 15 كانون الثاني، 15 January 2023

من قال لكم أن الاقتصاد هو تنمية المال؟

الاقتصاد هو كيف تنفق المال بحيث يبقى دائماً قادر على تسيير أمور حياتك بالشكل الأفضل.

أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - مصطفى العبد الله الكفري يكتب تباطؤ الاقتصاد العالمي وأسعار النفط

بواسطة مصطفي العبد الله الكفري آخر تحديث سبتمبر 4, 2022

وفقاً للتقديرات الصادرة عن البنك الدولي في منتصف 2008، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث حجم الناتج المحلّي الإجمالي، واحتلت اليابان المرتبة الثانية ثم ألمانيا في المرتبة الثالثة تلتها الصين واحتلت المملكة المتحدة المرتبة الخامسة. واحتلت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا والبرازيل وروسيا والهند المراتب من المرتبة 6 وحتى المرتبة 12 تلتها كوريا الجنوبية في المرتبة 13.

أسعار النفط إلى منعطف خطير:

وصلت أسعار النفط إلى منعطف خطير، وتوقع بعض الخبراء أن يبلغ سعر برميل النفط حوالي مائتي دولار في نهاية 2008. وسقطت فيما بعد هذه الاحتمالات التي كانت ستشكل كارثة على الاقتصاد العالمي في حال تحققت، لتحل محلها توقعات أكثر اعتدالاً بحيث يتراوح سعر برميل النفط بين ثمانين دولاراً و110 دولارات في نهاية السنة. وتراجع سعر برميل النفط فجأة بمقدار 32 دولاراً في اقل من شهر (تموز / آب 2008). غير أن المحللين يحذرون من ارتفاع الأسعار مجددا في حال عادت مشكلات التزود بالطاقة إلى الواجهة في ضوء أي مستجدات قد تطرأ في العالم كنشوب أزمة سياسية

أو عسكرية مع إيران. وكانت إيران قد هددت بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره أربعون بالمائة من صادرات النفط العالمية في حال تعرض مصالحها للخطر.

الذي حدث انخفاض سعر برميل النفط في سوق نيويورك من حوالي 147 دولاراً في 11 تموز 2008 إلى حوالي 115 دولاراً خلال أقل من شهر واحد مسجلاً تراجعاً بنسبة تصل إلى 21%. مما أدى إلى تراجع أسعار معظم المواد الأولية التي كانت ارتفعت بموازاة أسعار النفط فتراجع سعر اونصة الذهب من ألف دولار إلى 800 دولار وتراجعت أسعار المنتجات الزراعية ما بين 25 و40% كما تراجع سعر ليتر البنزين في محطات الوقود بحوالي 6. %

قواعد العرض والطلب في السوق العالمية للنفط:

يرى البعض أن قواعد العرض والطلب في السوق العالمية للنفط عادت مجدداً، حيث بات المستثمرون يأخذون في الاعتبار تباطؤ عجلة الاقتصاد العالمي ويتوقعون تواصل انخفاض أسعار النفط. إن تراجع النمو الاقتصادي ينعكس على استهلاك الطاقة في الدول الصناعية. على سبيل المثال، تراجع استهلاك البنزين في الولايات المتحدة المعروفة باستهلاك كبير للوقود، في أيار/مايو 2008 إلى ثلث ما كان عليه في الفترة ذاتها من عام 2007. ومن المتوقع يمتد هذا التوجه إلى الدول الناشئة حيث سترغم على إعادة النظر في الدعم الحكومي لأسعار الوقود للحد من استهلاكه. كما تحاول بعض الدول زيادة مخزونها من النفط الذي انخفض في مطلع السنة، وقد سجلت الولايات المتحدة أكبر مستهلكي النفط في العالم زيادة في مخزونها من النفط.

مخاوف الانكماش الاقتصادي في منطقة اليورو:

سجلت منطقة اليورو معدلات نمو اقتصادي تقترب من الصفر وأظهرت أرقام نشرها مكتب الإحصاءات الأوروبي يورو ستات، للمرة الأولى منذ إعلان منطقة اليورو، تراجع إجمالي الناتج المحلي في المنطقة بنسبة0.2 % في الربع الثاني من 2008 بالمقارنة مع نمو ضئيل بنسبة 0.7% سجل في الربع الأول من العام. لكن نسبة التراجع ظلت دون التوقعات بعدما كان المحللون صرحوا أنهم يتوقعون أن يبلغ معدل التراجع حوالي 0.3%. وهذا ليس أسوأ أداء لاقتصاد منطقة اليورو منذ إنشائها، فحتى الآن لا تزال أسوأ مرحلة عرفها اقتصاد منطقة اليورو هي تلك التي سجلت في الربع الثاني من العام 2003 حيث بلغت نسبة النمو صفر. ويتخوف عدد من الاقتصاديين من أن يعزز هذا التراجع مخاوف حصول انكماش في منطقة اليورو مستقبلاً. ولا يعتبر الاقتصاد في حالة انكماش إلا إذا سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً خلال فصلين متتاليين على الأقل، الأمر الذي لم يحصل بعد في منطقة اليورو.

اليابان تعلن انتهاء مرحلة طويلة من الازدهار الاقتصادي:

أعلنت الحكومة اليابانية في تقريرها الاقتصادي الشهري آب 2008 انتهاء أطول فترة للازدهار الاقتصادي شهدتها اليابان منذ 1945، مشيرة إلى احتمال وقوع انكماش. حيث أكدت الحكومة أن الاقتصاد الياباني يضعف في الآونة الأخيرة، لكنها لم تذكر أي أرقام وامتنعت للمرة الأولى منذ شباط/فبراير 2002 عن استخدام كلمة انتعاش. وهذا يعني إقرار الحكومة ضمنيا بانتهاء فترة الازدهار التي تشهدها اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد نمو اقتصادي استمر 78 شهراً. وكان وزير سياسة الاقتصاد والموازنة كاورو يوسانو قد صرح في مؤتمر صحافي أن (الاقتصاد الياباني يدخل مرحلة لا يستطيع المرء أن يبقى متفائلا فيها). وتجدر الإشارة إلى أن

الاقتصاد الياباني قد نما بمعدل 11.5% سنويا خلال الفترة 1965 – 1970 بفضل ارتفاع حاد في شراء العائلات للسيارات والتلفزيونات الملونة ومكيفات الهواء. أما في 2007 فقد كان معدل النمو 2.1% فقط. ويعتقد الكثير من الاقتصاديين أن ثاني اقتصاد في العالم يتجه نحو انكماش مؤقت. تراهن الحكومة اليابانية حالياً على نمو اقتصادي 1.3% على مجمل السنة المالية الحالية التي تبدأ في نيسان/ابريل 2008 وتنتهي في آذار/مارس 2009.

أزمة الرهن العقاري في الولايات المتّحدة الأمريكية:

بعد عام من بدء أزمة الرهن العقاري في الولايات المتّحدة الأمريكية، وتحوّلها إلى أزمة ائتمان كبيرة، لا تزال أسواق المال العالميّة هشّة ومؤشّرات المخاطر النظاميّة مرتفعة، بحسب (تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدّات الأسواق الماليّة)، الذي نشره صندوق النقد الدولي في 28 تموز 2008. برغم التعديلات الكبيرة التي أجرتها الأسواق الماليّة والتدخّلات الاستثنائيّة التي اضطلعت بها المؤسّسات الرسميّة لمعالجة هذه الأزمة.

بلغ حجم وسطي القروض اليوميّة التي سحبتها المصارف الأمريكية من الاحتياطي الفدرالي، خلال أسبوع واحد في نهاية شهر تموز 2008 حوالي 17.45 مليار دولار، ويعد هذا رقماً قياسياً، بعدما سجّل الأسبوع السابق له وسطي إقراض يومي مبلغ 16.38 مليار دولار. كما ارتفعت قيمة القروض الثانويّة، التي يمنحها بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي – في حالات الطوارئ – إلى حوالي 89 مليار دولار. ووصل عدد الوظائف التي خسرها الاقتصاد الأمريكي في شهر تمّوز 2008 حوالي 51 ألفاً، ما أدّى إلى ارتفاع معدّل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 5.7 في المائة، كما خسر الاقتصاد الأمريكي منذ بداية عام 2008 حوالي 463 ألف وظيفة.

أوضح الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: إن (تباطؤ الاقتصاد العالمي قد يدفع الولايات المتحدة نحو الركود، وإن لم تنزلق إليه بعد، وأعتقد أن البيانات عند هذه المرحلة في الولايات المتحدة لا تشير إلى ركود، ولكن نحن على الحافة تماماً، وسأكون أكثر اندهاشاً إذا لم نتعرض لركود، بالنظر للوضع المالي. مؤكداً على أنّه من الصعب على أميركا تجنّب الركود.

نلاحظ العلاقة القوية بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في مختلف مناطق العالم، الأمر الذي يحتاج دائماً إلى نوع من التوازن في الأسعار وسياسات ترشيد استهلاك الطاقة والمحافظة على معدلات نمو مناسبة والحفاظ على البيئة والكوكب الذي نعيش عليه مجتمعين.

https://cpyp.net/%d9%85%d8%b5%d8%b7%d9%81%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a8%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%87-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%81%d8%b1%d9%8a-%d9%8a%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%aa%d8%a8%d8%a7%d8%b7%d8%a4-%d8%a7%d9%84%d8%a7/

2 - أفكار حول الأزمات وزيادة الإيرادات العامة

الدكتور قحطان السيوفي، 19-12-2022

يواجه العالم أزمات كبيرة متعددة، يشكل تأثيرها المؤلم المباشر على جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، انتكاسة كبيرة للتنمية والحياة اليومية للناس، وتأتي الأزمات بأشكال وأحجام مختلفة، وكل أزمة فريدة من نوعها وتحتاج إلى استجابة خاصة بها، كما تختلف الأزمة المالية عن الأزمات الطبيعية، والهجوم الإرهابي يختلف عن الأزمة الصحية كالوباء.

مع ذلك تتشابه الأزمات فيما بينها وبطريقة التعامل، فما إن لاح الأمل بالخروج من جائحة كورونا، حتى جاءت الحرب الأوكرانية والعقوبات الغربية على روسيا، فأحدثت اضطرابات في تعافي الاقتصاد العالمي. ارتفعت أسعار الطاقة والمواد الغذائية، ما أثار المخاوف من حدوث شُح في الغذاء، وارتفعت الأسعار العالمية للمواد الغذائية بنسبة 33.6 بالمئة في النصف الأول لعام 2022 مقارنة بالعام السابق، وأدى ذلك لزيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع، وتحملت الأسر الفقيرة العبء الأكبر، حيث أدت الإجراءات المالية الاستثنائية التي اتُخِذَت في مواجهة الجائحة إلى صعود معدلات عجز المالية العامة، وأدت الأزمات المتعددة إلى خسائر كبيرة في الإيرادات العامة.

بسبب تدهور وضع المالية العامة لمعظم الدول النامية ومخاطر المديونية الحرجة والمتعثرة حيث تفاقمت الفجوات التمويلية الهائلة والمتزايدة في سعي الدول النامية لتقليصها، والصعوبات الجمة لتحسين إيراداتها العامة بما فيها الإيرادات الضريبية التي تراجعت في 2020 بسبب جائحة كورونا بـ12 بالمئة بالقيمة الحقيقية على مستوى العالم، و15 بالمئة في الدول النامية، تتيح الارتفاعات في معدلات التضخم فرصة للدول لإعادة النظر بأنظمتها الضريبية، وجعلها أكثر فاعلية تجاه التضخم من خلال ربط المكونات المختلفة للضرائب بالتضخم، ليساعد الحكومات على تخفيف أثر التضخم على أصحاب الدخل المحدود وتحقيق الوفرة الضريبية وتعزيز العدالة واستخدام الضرائب كأداة لتحفيز الإنتاج والتركيز على الضرائب المباشرة، وإصلاح الحوافز الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي.

إن فرض ضرائب على السلع المضرة بالنمو والصحة العامة هو أحد الحلول الفعالة لزيادة الإيرادات، فضرائب الصحة العامة هي ضرائب على منتجات مثل التبغ والكحول والمشروبات المحلاة بالسكر التي تتسبب في مشاكل صحية للأفراد والمجتمع، وهي وسيلة للحد من استهلاك المنتجات غير الصحية وإنقاذ الأرواح مع زيادة الإيرادات الحكومية. يؤدي استهلاك التبغ والكحول والمشروبات المحلاة بالسكر إلى أكثر من 11 مليون وفاة مبكرة سنويا، أي حوالي 20 بالمئة من جميع الوفيات في العالم. تلعب البيئة السليمة للاقتصاد الكلي والمالية العامة دوراً كبيراً في مدى تحقيق ضرائب الصحة العامة، لأهدافها فاستخدام محتوى السكر كأساس للضرائب يمكن أن يكون فعالاً في تحفيز المنتجين على إعادة تكوين وخفض المحتوى من السكر.

ولكن يجب أن يحرص واضعو السياسات على ضمان ألا يؤدي التضخم إلى تآكل فعالية هذه الضرائب، ونوصي بوضع إستراتيجيات مالية تتمتع بالمرونة وسرعة الاستجابة يتم تصميمها تبعاً لظروف كل بلد على حدة. الحرب الأوكرانية جعلت الآفاق العالمية مُحاطة بمزيد من أجواء عدم اليقين ودفعت المخاطر الجغرافية – السياسية نحو الارتفاع بصورة حادة، وتواجه الحكومات اختيارات صعبة في بيئة عدم اليقين هذه في الاقتصادات الأشد تضرراً من الحرب الأوكرانية والعقوبات على روسيا، ويتعين أن تتحرك سياسة الإيرادات العامة لمواجهة الأزمة الإنسانية والتصدي للاضطرابات الاقتصادية، والحكومات في حاجة إلى سياسات مالية تتسم بالمرونة وسرعة الاستجابة في مواجهة صعود أسعار الغذاء والطاقة للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، ويجب زيادة الإعانات المُوجَهة لحماية

الفئات الأكثر احتياجا، والمجالات ذات الأولوية إلى جانب مساندة الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الأمن الغذائي.

وينبغي على الحكومات أن تعطي الأولوية لحماية أضعف الفئات في ظل تحركاتها لمواجهة طفرة الأسعار الدولية للسلع الأولية.

إن التعاون العالمي ضرورة حتمية لمعالجة المشكلات الملحة والعاجلة التي تواجه العالم من أزمات الطاقة والغذاء والجوائح في الحاضر والمستقبل والديون والتنمية وتغير المناخ.

في الأزمات يحتاج السياسيون والحكومات والأحزاب السياسية إلى مجموعة مختلفة من المهارات وتنشأ لديهم مسؤوليات مختلفة خلال الأزمة، ومن الطبيعي أن يلجأ المواطنون إلى حكومتهم للحماية والشعور بالاطمئنان.

ختاما، هذه بعض افكار حول زيادة الإيرادات العامة والضريبة بخاصة.

ويتعين على الحكومات، خاصة في الدول النامية والفقيرة، إيجاد أكثر الطرق إنتاجية لتسريع وتيرة زيادة الإيرادات العامة ومن ضمنها الإيرادات الضريبية بما يحقق وفرة في الحصيلة وعدالة في التكليف الضريبي وتكون الضرائب أداة لتحفيز الإنتاج الوطني بكل قطاعاته، والحد من العبء الواقع على الاستثمار، وتشجيع نوع من التنمية الخضراء مع حماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً. الدكتور قحطان السيوفي، 19-12-2022

أكبر الدول المتلقية لتحويلات العاملين بالخارج

الهند في الصدارة وفقًا لتوقعات البنك الدولي 2022

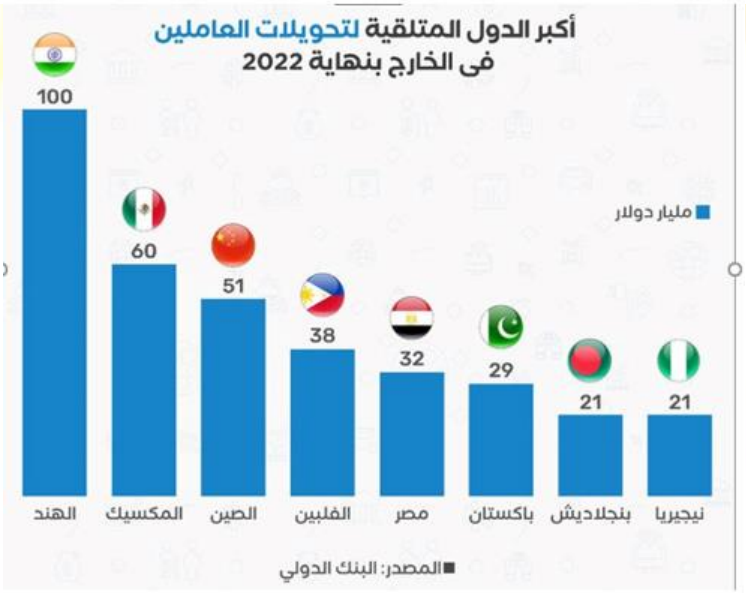

3 - عودة إلى تسقيف سعر النفط الروسي

إبراهيم علوش - الميادين نت

حديث الساعة، الحدث الراهن، هو تبني الغرب، أخيراً، صيغةً جمعيةً لفرض سقف سعري على النفط الروسي هو 60 دولاراً للبرميل، سواءٌ كان ذلك البرميل متجهاً إلى أوروبا أم إلى أي مكان آخر في العالم .

بعد أن تداول صناع القرار الغربيون صيغاً مختلفة لتقليص عائدات روسيا من صادرات حوامل الطاقة، من مقترح فرض ضريبة شاهقة على مستوردات النفط الروسي إلى مقترح تشكيل احتكار مشترين للنفط الروسي يفرض تنازلات سعرية على روسيا، قر قرارهم على فرض سقف سعري على النفط الروسي المشحون بحراً، إلى أي وجهة في العالم، فهل ينجحون

في فرض مثل ذلك السقف عالمياً؟ وما هو أثر ذلك الإجراء على سوق النفط التي شهدت مؤخراً قدراً من عدم الاستقرار؟

نقول "عودة إلى تسقيف سعر النفط الروسي" لأن هذا الموضوع سبق تناوله مرتين في الميادين نت من قبلُ، في 2022/7/6، تحت عنوان "هل يرتفع سعر النفط إلى 380 دولاراً للبرميل؟"، وفي 2022/9/8، تحت عنوان "هل يفرض الغرب سقفاً سعرياً على النفط الروسي؟ ".

لذلك، فإن اقتصاديات تسقيف سعر النفط الروسي وإحصاءاتها جرى بسطها في هاتين المادتين لمن يرغب في العودة إليهما. والمطلوب الآن، بعد تبني الاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ7 + أستراليا قرار تسقيف سعر النفط الروسي، هو تقييم :

أ – قابلية ذلك القرار للنفاذ عملياً، في ظل ميزان القوى الحالي وبنية العلاقات الدولية اليوم .

ب – أثره المحتمل على السوق النفطية، ومن ثم على الاقتصاد العالمي الذي يغذ الخطى نحو الركود .

تسقيف سعر النفط الروسي أيديولوجياً وسياسياً

شهد فصل الحرب الأوكرانية ارتداداً غربياً جماعياً عن مقولات العولمة التي طالما رفع الغرب راياتها، مثل السوق الحرة وقدسية الملكية الخاصة ورفض تدخل الدول في الاقتصاد، ولا سيما التجارة الخارجية، إذ ظهر بوضوحٍ أن ضرورات الأمن القومي غربياً تبيح المحظورات النيوليبرالية أيديولوجياً، وأن "اليد الخفية" للسوق، التي بشر بها آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم"، كمفتاحٍ سحريٍ لمغاليق الازدهار والتراكم غير المحدود للثروات، أفسحت المجال لليد الثقيلة للتدخل البيروقراطي في التجارة الخارجية وحركة

رأس المال عبر الحدود، وصولاً إلى مصادرة "ثروة الأمم"، الروسية منها نموذجاً، جهاراً نهاراً، حتى تجللت رؤوس تلامذة آدم سميث المزعومين، في مؤسسات "إجماع واشنطن" بخاصةً، بأكاليل النفاق.

وحيث جادل آدم سميث منهجياً ضد السياسات الحمائية واحتكارات التجارة الخارجية التي تستدعيها المنظومة "المركنتيلية"، ولا سيما في الكتاب الرابع من كتب مجلد "ثروة الأمم" الخمسة، فإن من يلوحون اليوم بيافطة آدم سميث لم يكتفوا بشن حرب تجارية ضروس على روسيا، وأخرى تتسع جبهاتها وتتعمق، يوماً بعد يوم، على الصين، إلى جانب الحروب الاقتصادية الضارية التي يُصلون الدول المستقلة نارها في شرق الكرة الأرضية وجنوبها، بل أوقعهم استبطان تلك النزعة الحمائية "المركنتيلية" المستجدة، المناهضة لألف باء العولمة بالتعريف، في صراع حلفاءٍ بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والولايات المتحدة من جهةٍ أخرى، حتى أن رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، "رجّحت نشوب حرب تجارية جديدةٍ بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على خلفية القانون الأمريكي لخفض التضخم ."

جاء ذلك أمس، وسبقه انتقاد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سلوك ألمانيا في أزمة الطاقة، منذ تشرين الأول / أوكتوبر الفائت، على خلفية إعلان برلين رصدَ 200 مليار يورو لمواجهة أزمة الطاقة من دون مشاورة الاتحاد الأوروبي. فالتناقض الألماني-الفرنسي، على هذا الصعيد، يضع تماسك الاتحاد الأوروبي على المحك .

أما السلوك الحمائي الأمريكي، فوضَعَ تماسك حلف الناتو على المحك، وهي الخلفية الواضحة لزيارة الرئيس الفرنسي ماكرون الأخيرة إلى الولايات

المتحدة، كأن الرئيس الأمريكي بايدن والدولة العميقة من خلفه تقمصا برنامج الرئيس السابق دونالد ترامب الحمائي الأمريكي، وإن بواجهة بيئوية خضراء مناهضة للوقود الأحفوري، ولترامب شخصياً، وللجمهوريين انتخابياً .

تكمن المعضلة هنا في أن المنظومة العسكرية-الأمنية الناتوية تستند إلى تحالف أنكلو-ساكسوني أمريكي-بريطاني، فيما يستند الاتحاد (الاقتصادي) الأوروبي إلى تحالف جرماني-لاتيني، عماده العلاقة بين ألمانيا وفرنسا. ومن لدن ذلك التناقض الجوهري بين ما هو أوروبي قارّي، وما هو أطلسي، أو بين الأساس الاقتصادي لأوروبا من جهة، وأساسها السياسي-العسكري من جهةٍ أخرى، نشأ عديدٌ من التوترات العابرة للأطلسي .

نشب في ظلال ذلك التناقض نفسٌ أوروبيٌ مناهضٌ للهيمنة الأمريكية، وللبعد الأنكلوساكسوني، وخرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي القارّي استعلاءً عليه، لكنّ تلك النزعة ظلت تحت السيطرة عموماً، وظل من الممكن تجاوزها، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، على جناح: أ – تمدد العولمة، ب – تمدد حلف الناتو شرقاً .

أما بعد صعود الاقتصادات المستقلة دولياً، ولا سيما الصين التي اخترقت الغرب في ميدانه المعولم ذاته، فإن النزعة الحمائية ذاتها التي دفعت النخب الغربية للتقوقع قومياً، ودولتياً، بدلاً من الدفاع عن برنامج العولمة في مواجهة صعود الأقطاب الدولية الجديدة، خلقت تشققات كبيرة في الصف الأوروبي والناتوي ربما تكون ذات آثار كارثية على تماسك الغرب الجماعي على المدى البعيد، وهي تعنينا هنا من زاوية محددة هي قدرة الغرب على فرض قيود على سعر النفط الروسي هنا والآن، مع أنها مهمة أيضاً كمؤشرٍ عام على قدرة الغرب على تعبئة قواه في معركة دولية كبرى .

من السابق لآوانه طبعاً الانجراف خلف التفكير الرغائبي أن الغرب تفكك وانتهى، كما يذهب البعض، إنما نشير إلى تشققات متزايدة، ربما يوجد مثلها وأكثر في الصفوف المقابلة للغرب شرقاً وجنوباً، بكل صراحة، ومن ذا الذي يزعم أن التحالفات، في أي زمانٍ ومكان، تتألف من كلٍ منسجمٍ متماهٍ؟

تبقى العبرة في نقطة استراتيجية محددة هي أن الارتداد عن برنامج العولمة نحو النزعة الحمائية، وأن التقوقع قومياً في الدول الغربية، يزيد من تلك التشققات ويعوق تبني سياسات موحدة إزاء الدول والحركات المستقلة الخارجة عن ربقة الهيمنة الغربية حول العالم، لكن الحرب ضد الهيمنة الغربية ما تزال في بداياتها تاريخياً، وما برح "الناتو" يسعى للتوسع، كما نرى .

الرافعة المالية لفرض سقف على النفط الروسي

أما بعد، فإن فكرة فرض ضريبة شاهقة على صادرات حوامل الطاقة الروسية، تدفع معظمها روسيا، كما بينت في مادة سابقة، بحكم قلة مرونة عرض الموارد الطبيعية عموماً، تصطدم بأمرين أساسيين: أ – قدرة روسيا على حجب عرض صادراتها عن الأسواق الغربية، مع وجود أسواق أخرى لحوامل الطاقة الروسية، خارج الغرب، لا سيما في الاقتصادات النامية، الصينية والهندية وغيرها، ب – قدرة الغرب الجماعي على فرض مثل تلك الضريبة في كل دولِه ومناطق نفوذه على قدمٍ وساق، في ظل التشققات السياسية التي يعانيها.

تمثل تلك التشققات، على المقلب الآخر، عائقاً في وجه تشكيل احتكار مشترين monopsony لحوامل الطاقة الروسية، هو وحده الكفيل بفرض تنازلات سعرية على البائع الروسي في وجه تكتل مشترين غربي وحليف.

فثمة دافع للغش هنا، وللف والدوران من خلف "الاتفاق" على عدم شراء حوامل الطاقة الروسية فوق سعر محدد. ولو كان الغرب متماسكاً، لكان ذلك هو الحل الأفضل له لتسقيف سعر النفط والغاز الروسيين.

وجد الغرب الحل، بعد 6 أشهر من المداولة، في خضم حرب أوكرانيا، في لندن، التي تحتضن 95% من الشركات التي تؤمن ناقلات الشحن البحري. وهو حلٌ مؤسسي، يشبه منظومة "سويفت" بالنسبة إلى حركة رأس المال المالي العابر للحدود، أي أنها ليست خاضعة لقرار جمعي، بل لقرار بيروقراطي، يتحكم حلف "الناتو" بمفاتيحه.

مُنِعَ التمويل والتأمين، إذاً، وأي خدمات مالية أخرى، عن أي ناقلة تشحن النفط الروسي بحرياً بسعر أعلى من 60 دولاراً للبرميل، إلى أي مكان في العالم. فالناقلات النفطية يصعب أن تشحن النفط وأن تمخر عباب المحيطات من دون تمويل وتأمين، وهذا هو المفصل المركزي، أو كعب أخيل النفط الروسي، الذي يراهن عليه الغرب لتسقيف سعره، ومن دونه فإنه لا يملك إلا أن يفرض حظراً جزئياً غير متماسك على حوامل الطاقة الروسية. وهي آلية يمكن التحكم فيها "من فوق"، بقرار بيروقراطي، من دون حاجة إلى وجود إرادة سياسية موحدة غربياً.

في الحاجة إلى منظومة مالية ومصرفية بديلة

إن سيطرة لندن، والأطلسي عموماً، على خدمات تمويل الشحن البحري وتأمينه، يضع روسيا والصين خصوصاً، والدول المستقلة عموماً، أمام تحدٍ مؤسسيٍ كبير، يشابه تحدي تجاوز التعامل بالدولار واليورو، أو تحدي تحويل الأموال عبر منظومة بديلة لـ"سويفت". فالمنظومة الاقتصادية الدولية تسيطر عليها منظومة مالية دولية، يسيطر عليها رأس المال المالي الدولي،

وعلى الرغم من كل التقدم الذي حققته الدول الصاعدة اقتصادياً وتكنولوجياً، فإنها ما برحت متأخرة عن الغرب على صعيد الخدمات المالية والمصرفية. ولولا ذلك، لكان فك الحصار مالياً ومصرفياً عن الدول المحاصرة، مثل إيران وسورية وكوريا الشمالية، هيناً، ولكنه ليس كذلك بعد: لا بد إذاً من عملة تداول دولية غير الدولار واليورو (الذهب مثلاً، أو العملات الرقمية)، ولا بد من منظومة إلكترونية لتحويل الأموال غير "سويفت"، ولا بد من مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية مستعدة وقادرة على تأمين الشحن البحري وتمويله مثلاً، لا حصراً، من دون خوفٍ من جنوح السفن المستقلة إلى جزرٍ قصيةٍ خارج محيط الاقتصاد العالمي .

ومن دون ذلك كله ربما ينجح تسقيف سعر النفط الروسي وغيره من الإجراءات الغربية إلى حدٍ ما، لأن شركات الشحن لن تخاطر بشحن النفط الروسي إذا كان ستخرج من الصناعة برمتها.

يتطلب الانفصال مالياً ومصرفياً عن الغرب قراراً سياسياً من روسيا والصين ما برحتا تناوران من أجل تجنبه، مع أن واقع المجابهة التي فرضها الغرب عليهما تدفعهما إليه دفعاً. فهناك، من جهة، حقيقة أن روسيا والصين والهند والبرازيل بنت ثرواتها واقتصاداتها من خلال اختراق العولمة كمشاريع مستقلة، بدرجةٍ أو بأخرى، وهناك من جهة أخرى، حقيقة أن الغرب يخوض صراعاً مستميتاً مع تلك القوى الصاعدة لإخضاعها.

إن مأساة روسيا والصين (والهند والبرازيل) هي أنها اتبعت قوانين اللعبة الغربية، تحت سقف العولمة، وربحت، ولكن الغرب يرفض أن يعترف بتلك القوى أنداداً، وهي مشكلة أيديولوجية، قبل أن تكون سياسية، يعانيها مثقفون وحركات سياسية كثيرة جنوب الكرة الأرضية وشرقها أيضاً، ولا سيما في

الوطن العربي، وما دامت عقدة الانخراط في المنظومة الغربية قائمة، فإن الوزن المكافئ للغرب الذي تنتجه الدول المستقلة اقتصادياً وتكنولوجياً لن يتحول إلى مشروع سياسي، أو إلى نظام دولي بديل، وستبقى الدول المستقلة في موضعٍ دفاعي، وستبقى المبادرة الاستراتيجية غربية .

ليست العبرة في أن تكون يسارياً في العنوان أو أن لا تكون، بالمناسبة، فالرئيس اليساري المعاد انتخابه للبرازيل، لولا دي سيلفا، مرتقبٌ في واشنطن قبل نهاية العام، قبل تتويجه رئيساً، وكأن الأمر خصومة شخصية مع ترامب الذي اصطف مع الرئيس البرازيلي السابق جايير بولسونارو .

جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي الأمريكي، من عمق أعماق الدولة العميقة الأمريكية، يحل في البرازيل اليوم! وفك الحصار النفطي الأمريكي عن فنزويلا يسير حالياً بالتوازي مع تشديده على روسيا... ولولا موقف إيران الصلب من العدو الصـهيـوني، لسار الاتفاق النووي بالاتجاه ذاته لفك الحصار نفطياً وغازياً عن إيران أيضاً، على حساب روسيا (وكل الدول المستقلة في المحصلة) .

ثمة مشكلة حقيقية في وعي معنى مصطلح "إمبريالية"، ومعنى مناهضتها في جبهة عالمية موحدة. وهذه ليست دعاية أيديولوجية، إنما تحديدٌ لحقيقة بديهية هي أن السماح باستفراد أي دولة مستقلة، تحت عنوان "المصالح"، يعني إخضاعنا جميعاً في المحصلة. والمقصود، براغماتياً، هو أن الولايات المتحدة تبحث عن بدائل لحوامل الطاقة الروسية وهي تحاصرها، ومن المعيب أن تجدها في دول مستقلة أخرى، فذلك يساعدها على فرض سقف سعري على النفط الروسي، لأن حجب المعروض الروسي عن السوق العالمية لا قيمة له في ظل توافر بدائل أخرى.

من البديهي، بالمقابل، أن ذلك يتطلب من روسيا والصين أن تفكرا بمنطق دعم الدول المحاصرة من خلال منظومة دولية بديلة، من سورية إلى كوريا الشمالية إلى إيران إلى فنزويلا، فمن المعيب أن تعاني سورية مثلاً أزمة حوامل طاقة، ازدادت شدةً مؤخراً، فيما روسيا أكبر مصدّر للنفط عالمياً، يمكنها بسهولة توجيه 1% من النفط الروسي الذي تحجبه عن الغرب إليها، كمسألة أمن قومي روسي، حتى لو فكرنا بمنطق "المصالح"، لا بمنطق مناهضة الإمبريالية "الإيديولوجي ".

مع روسيا والصين والدول والحركات المستقلة ضد الهيمنة الغربية بكل تأكيد، لكنْ ثمة استحقاقات بالاتجاهين.

الظروف الحالية للسوق النفطية وتسقيف سعر النفط الروسي: أكدت "أوبك +"، من جهتها، على موقفها الملتزم بتخفيض إنتاج النفط مليوني برميل يومياً، ما يدعم الموقف الروسي، ويضعف قدرة الغرب الجماعي على تسقيف سعر النفط الروسي، في غياب بدائل له، وهو مؤشر جيد.

يدلف الاقتصاد العالمي، بالمقابل، نحو الركود، ما يضعف الطلب العالمي على النفط وحوامل الطاقة عموماً، ويخفض موشور أسعارها، ويعزز هذا الاتجاه قيود كوفيد على الاقتصاد الصيني، ويحسن هذا طبعاً من قدرة الغرب على تسقيف سعر النفط الروسي تحت 60 دولاراً للبرميل.

يدفع الشتاء، على صعيدٍ آخر، إلى زيادة الطلب على النفط وحوامل الطاقة، وذلك يضعف قدرة الغرب على تسقيف النفط الروسي .

لكنّ ذلك كله يمثل عوامل عرضية أو دورية، أما العوامل البنيوية، وعلى رأسها التناقض مع منظومة رأس المال المالي الدولي، والحاجة إلى التخلص من قيودها المفروضة على تنمية دول الشرق والجنوب، فتدفع باتجاه إنشاء

نظام اقتصادي عالمي بديل، موازٍ، ومختلف، لأن الحديث عن تعددية قطبية عند البعض بات يعني الحصول على رخصة من الغرب لوجوده كقطب دولي، للأسف. وشتان ما بين المناورة من أجل نيل المقبولية في منتدى الغرب الجماعي، وما بين تأسيس نظام دولي بديل

https://www.almayadeen.net/research-papers/

4 - الإقتصاد السويسري قد يُواجه أوقاتا عصيبة بسبب ارتفاع قيمة الفرنك

قوة الفرنك السويسري تؤثرا سلبا على الصناعات المحلية Keystone

يستمر الإرتفاع الحاد لقيمة الفرنك السويسري مقابل اليورو والدولار في التأثير سلبا على ربحية مجموعة واسعة من قطاعات الإقتصاد الوطني.

21 يوليو 2011 – 10:36 يوليو 21,يوليو 2011 – 10:36

ماتيو آلــنswissinfo.ch ,

وقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكي منذ فترة أمام الفرنك السويسري، وليست هنالك مؤشرات على احتمال حدوث تغيير في الوضع، في ظل الأداء القوي للإقتصاد السويسري مقارنة مع الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأوروبية المثقلة بالديون.

"لقد كان الإقتصاد السويسري ضحية لنجاحه في تجاوز الأزمة المالية على مدى العامين الماضيين. قد يبدو التلفظ بهذا الأمر تنبؤيا، حتى أنه يكاد

يكون مأساويا". هذا التحليل جاء على لسان جانفيليم أكيت، كبير الإقتصاديين في مصرف "جوليوس بير" الخاص الذي يتخذ من زيورخ مقرا له.

واستطرد هذا الخبير الاقتصادي قائلا في تصريحات لـ swissinfo.ch: " يـَحدث شيء مهُول منذ بداية العام، وتتميز نظرتـُنا الآن إلى مُجريات الأمور بقدر أكبر من الواقعية. وسوف نشعر حقا بالتأثيرات المؤلمة للإرتفاع المُفرط لقيمة الفرنك في الأشهر المقبلة ."

وقد خفّض أكيت توقعاته المرتبطة بنمو إجمالي الناتج الداخلي السويسري لهذا العام إلى 1,4%، مقابل توقعاته التي كانت قد استقرت في حدود 2,2% في شهر يناير الماضي، و2,6% في العام الماضي.

مخاوف من الإفلاس

من جانبه، حذر جوزيف جيمينز، الرئيس التنفيذي لمجموعة نوفارتيس، يوم الثلاثاء 19 يوليو الجاري، من احتمال إقدام هذه الشركة المتخصصة في صناعة الأدوية على "خفض تكاليفها الإجمالية بالفرنك السويسري"، في إشارة إلى الأضرار الناجمة عن القوة التي اكتسبتها العملة الوطنية.

أما وزراء الحكومة الفدرالية، فقد قطعوا عطلتهم الصيفية يوم الثلاثاء أيضا ليناقشوا مسألة ارتفاع قيمة الفرنك السويسري خلال اجتماع عبر الهاتف، ولكنهم قرّروا عدم اتخاذ أي إجراء طارئ في الوقت الراهن وحثوا الشركات والتجار والمردين عموما على إفادة المستهلكين السويسريين تبعا للتراجع المهم المسجل في قيمة وارداتهم من الخارج.

وقد سجل الفرنك هذا الأسبوع ارتفاعا إضافيا مقابل اليورو، بحيث بلغ سعر اليورو 1,14 فرنكا (قبل أن يستقر في 1,16 فرنكا في الساعة الخامسة مساء من يوم الأربعاء 20 يوليو) مقابل 1,50 فرنكا في موفى عام 2009.

وكان بيتر فيدمر، رئيس جمعية تشجيع الصادرات السويسرية، قد قال في تصريحات لصحيفة "بليك" الشعبية الواسعة الإنتشار (الناطقة بالألمانية في زيورخ) في شهر مايو الماضي، إن العديد من الشركات قد تنهار إذا ما تعادلت قيمة الفرنك السويسري مع قيمة العملة الأوروبية الموحدة. ونوه ضمن نفس السياق إلى أنه "إذا ما حدث هذا بالفعل، فإن آلاف الشركات قد تواجه الإفلاس."

وإلى جانب الشركات الهندسية، تواجه صناعة المنسوجات أيضا أوقاتا عصيبة بسبب ارتفاع قيمة الفرنك، بحيث ناشد الفاعلون في هذا القطاع الحكومة الفدرالية لتقديم قروض تجسيرية لدرء أزمة تلوح في الأفق.

ولا يُفلت من هذه المحنة صـُناع الجبن التقليدي الصغار، إذ "ذابت" الصادرات بنسبة 3,5% في الربع الأول من هذا العام، فيما ارتفعت الواردات من الأجبان الأجنبية بنسبة 7,4% في نفس الفترة، وفقا لمجلس تسويق الأجبان السويسرية.

وتواجه العديد من المنتجات الأخرى المشتقة من الحليب أزمة العملة هاته، بحيث أفادت شركة "إيمي" لصناعة المنتجات الحليبية بأن قوة الفرنك أحدثت ثغرة بقيمة 100 مليون فرنك في مبيعاتها في السنوات الثلاث الماضية.

المستهلك السويسري مدعو لإنفاق ماله في بلاده: أما المصارف الخاصة، التي يـُعتقد أنها المستفيد الرئيسي من قوة الفرنك – بما أن إقبال المستثمرين يتزايد على سويسرا – فهي تشدد على أنها ليست غارقة في بحر متلاطم من الأموال كما يسود الإعتقاد لأن الأصول الجديدة الوافدة عليها مُقـوّمـة باليورو بينما تظل تكلفتها الأساسية بالفرنك السويسري.

من جهته، عانى قطاع السياحة أيضا من تأثيرات الفرنك القوي. وذكرت صحيفة "نويه تسورخر تسايتونغ" الرصينة (تصدر بالألمانية في زيورخ) في عددها الأسبوعي ليوم الأحد 17 يوليو الجاري أن ألف فندق سويسري مهدد بالإنقراض نتيجة لتراجع عدد السياح الذين يزورون "سويسرا الغالية."

وفي مقال نشرته في نفس اليوم صحيفة "سونتاغس بليك" الصفراء (تصدر بالألمانية في زيورخ)، خاطب رئيس هيئة السياحة السويسرية، يورغ شميد، الروح الوطنية للسياح السويسريين مُناشدا إياهم قضاء عطلتهم في بلادهم وإنفاق أموالهم في السوق المحلية.

الرئيس التنفيذي لسلسلة متاجر "كوب"، هانس لوسلي، عزف أيضا على نفس وتر الوطنية، وذهب إلى حد اتهام المستهلكين السويسريين بأنهم يُلحقون بتجارة التجزئة المحلية أضرارا بقيمة 2 مليار فرنك في السنة عندما يذهبون إلى الحدود لشراء منتجات أجنبية أرخص باليورو. (وتضم قائمة تجار التجزئة، وفقا للاتحاد الممثل لها في سويسرا، المتاجر الكبرى والأسواق والمحلات التجارية المتخصصة، وأسواق المستهلكين، وتجار التجزئة المستقلين، والمحلات التجارية المتخصصة في المواد الغذائية، والأكشاك).

لكن مراقب الأسعار الفدرالي، وجه أصابع الإتهام إلى تجار التجزئة أنفسهم قائلا إنهم لا يقومون بالشيء الكثير لخفض تكلفة الواردات بالنسبة للمُستهلكين السويسريين الذين يسددون في العادة أثمانا مرتفعة بنسبة 20 إلى 30% مقارنة مع نظرائهم الأوروبيين لشراء نفس السلع.

خلاصة القول، لقد انخفضت التكاليف بالنسبة لمستوردي البضائع والخدمات من منطقة اليورو بنسبة لا بأس بها، ولكن ذلك لم ينعكس بعدُ على جيوب المستهلكين السويسريين.

https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D9%8A-%D9%82%D8%AF-%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A3%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%A7-%D8%B9%D8%B5%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D9%83/30723856

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

5 - Centra handlowe Westfield – dużo więcej niż zakupy

Aby zapewnić klientom takie doświadczenia jakich oczekują, należy znaleźć odpowiednie połączenie oferty handlowej, przestrzeni do spędzania wartościowego czasu z innymi oraz

rozrywki – mówi Irmina Opala-Sołtysiak, Head of Leasing, Unibail-Rodamco-Westfield.

Publikacja: 05.12.2022

Irmina Opala-Sołtysiak, Head of Leasing, Unibail-Rodamco-Westfield

Co wyróżnia centra handlowe Unibail-Rodamco-Westfield w porównaniu z innymi obiektami handlowymi w Polsce?

Silna marka I stojąca za nią jakość. Potrafimy wykorzystywać potencjał marki Westfield I adaptować go lokalnie. Inspirujemy się najlepszymi światowymi rozwiązaniami I korzystamy z możliwości, jakie daje nam bycie częścią Grupy. Dotyczy to wszystkich centrów zarządzanych przez Unibail-Rodamco-Westfield, nawet tych, które w nazwie nie noszą marki Westfield. Zarządzamy naszymi obiektami z ogromną pasją, każdy z naszych obiektów traktujemy indywidualnie I z dużą dbałością o szczegóły. Za profesjonalizmem naszych działań stoi myśl o długofalowym rozwoju danego obiektu, począwszy od jego infrastruktury I samego budynku, przez odpowiedni dobór marek, na atmosferze I wydarzeniach w centrum kończąc. Wyróżnia nas to, że koncentrujemy się nie tylko na naszych klientach, ale także na naszych partnerach biznesowych, lokalnych interesariuszach I na budowie samej marki Westfield w Polsce.

Brand Westfield I jakość zarządzanych przez nas obiektów inspirują najemców do tworzenia rzeczy szczególnych,

wyróżniających się. Jesteśmy dumni z tego, jak wiele marek wybiera właśnie nasze centra handlowe, aby otworzyć w nich sklepy w najnowszych, często unikalnych formatach czy konceptach. Tak powstała nazwa „House of flagships", wyróżniająca nasze obiekty. Jest ona rozumiana jako miejsce, w którym pożądane przez klientów marki, decydują się lokować swoje flagowe salony.

W jaki sposób przebiega współpraca ze znanymi I lubianymi w Polsce markami? Co sprawia, że chcą one otwierać swoje nowe sklepy często w wyjątkowej odsłonie, właśnie w obiektach Unibail-Rodamco-Westfield?

Z wieloma najemcami utrzymujemy długoletnie, bardzo dobre relacje. Wzajemnie doceniamy profesjonalizm, pasję I zaangażowanie w realizację założonych celów. Polega to na wzajemnym szacunku I zrozumieniu strategii biznesowej partnera. Mimo wielu wyzwań, jakie przyniosła pandemia COVID-19, nasza współpraca z markami jest niezmiennie na najwyższym poziomie. Najlepszym przykładem są ostatnie otwarcia nowych sklepów w naszych centrach. Wiemy, że najemcy doceniają sposób, w jaki dobieramy marki w naszym portfolio. Każdy jednostkowy wybór tworzy synergię z następnymi. W ten sposób budujemy atrakcyjny dla klientów tenant mix. Najemcy nam ufają, doskonale rozumieją stojące za tą strategią motywacje, w szczególności tę najważniejszą – tworzenia kompleksowej oferty dla klientów centrum. Czasami trzeba podjąć trudną decyzję wyboru danej marki zamiast innej. Zrozumienie stojących za takimi decyzjami argumentów jest kluczowe, a skorzystanie z wartości, jaką przynosi wszystkim

najemcom dobrze skomponowany tenant mix, jest w moim odczuciu wyrazem profesjonalizmu I partnerstwa. Nasze centra tworzą w ten sposób unikalną płaszczyznę dla działań najemców – mogą zaprezentować w nich swój największy potencjał. Dodatkowo, często łączą to z unikatowym doświadczeniem zakupowym dla klienta, organizując na terenie centrum działania promocyjne. W połączeniu z wielokanałowością sprzedaży, a mam tu na myśli omnichannel, najemcy są w stanie stworzyć we współpracy z nami kompleksową platformę służącą realizacji zarówno ich krótkoterminowych planów, jak I długofalowych celów.

Jakie nowe doświadczenia we współpracy z najemcami przyniósł czas pandemii?

Myślę, że warto zwrócić tutaj uwagę na trzy kwestie. Po pierwsze wzrosło wykorzystanie kanału omnichannel. Podczas pandemii większość naszych najemców mogła działać tylko online. Wykorzystali zdobyte w tym czasie doświadczenia I zdecydowali się na jeszcze mocniejsze połączenie sprzedaży internetowej ze stacjonarną. Widzimy, że to przynosi efekty, bo obecnie obroty największych centów handlowych są wyższe niż przed pandemią (dane Polskiej Rady Centrów Handlowych – przypis red.). Przykładem tego typu działań są chociażby salony e-obuwie w naszych centrach, które już niedługo rozszerzą ofertę o przymierzalnie Modivo w ramach usługi click and reserve, która polega na tym, że klienci strony internetowej Modivo będą mieli możliwość rezerwacji danego produktu, przymierzenia go w stacjonarnym sklepie e-obuwie I tam zdecydowania o zakupie.

Po drugie właściciele zaczęli patrzeć na swoje sieci z innej perspektywy – zaczęli skupiać się na jakości a nie liczbie sklepów. Widzimy, że marki starają się w jak największym stopniu wykorzystać potencjał swoich najlepszych lokalizacji, m.in. poprzez inwestowanie w upgrade salonu do najnowszego konceptu lub wręcz budowy flagowego sklepu. Odbywa się to często kosztem zamknięcia innych lokalizacji, które nie przynoszą aż tak dobrych rezultatów. W efekcie powstaje zoptymalizowana sieć, przynosząca satysfakcjonujące rezultaty. Dla najemców, którzy stosują taką optykę, jesteśmy bardzo istotnym partnerem.

Największe Oysho w Polsce w Westfield Arkadia
Mat. Partnera

Trzecim, całkiem nowym aspektem dla centrów Unibail-Rodamco-Westield, było otwarcie się naszych obiektów na wynajem powierzchni w formacie pop-up, czyli na tymczasowo zaaranżowane przestrzenie, polegające na zaprezentowaniu klientowi swojej oferty w krótkim czasie.

Jakie nowe marki dołączyły ostatnio do Państwa centrów? Co wyjątkowego czeka na klientów odwiedzających Państwa obiekty w najbliższym czasie?

Już teraz możemy zaprosić klientów Westfield Arkadia do największego w Polsce salonu Oysho. Właściciel marki, grupa Inditex zdecydowała się relokować swój brand z parteru na pierwsze piętro, na ponad dwa razy większą powierzchnię. Taka decyzja umożliwiła powiększenie obecnego salonu ZARA Home w

Westfield Arkadia. Sklep w nowej odsłonie będziemy mogli odwiedzić już wczesną wiosną przyszłego roku. Duże zmiany zaszły także w perfumerii Douglas, która otworzyła największą perfumerie w tej części Europy na powierzchni ponad 1150 mkw. Bardzo cieszymy się, że wybór padł właśnie na Westfield Arkadia. Każda marka ma w tym multibrandowym koncepcie specjalnie zaaranżowaną przestrzeń, w której klient znajdzie pełen asortyment jej produktów oraz otrzyma bezpłatne porady ekspertów. Dodatkowo, na klientów czeka tam także strefa usług beauty, w której można dokonywać rezerwacji przez znaną platformę Booksy. Jeszcze w tym roku w Westfield Arkadia otworzy się także największy sklep Bimba y Lola – marki, która debiutowała w Polsce w Westfield Mokotów.

Pierwszy monobrandowy butik Jo Malone w Westfield Mokotów

Mat. Partnera

Centra handlowe Westfield to nie tylko nowe koncepty I flagowe salony. W Westfield Mokotów możemy się pochwalić kolejnymi debiutami światowych marek na polskim rynku. W listopadzie pierwszy monobrandowy butik w Polsce otworzył Jo Malone – brytyjski dom zapachowy oraz Jott – producent kurtek, kamizelek I puchowych płaszczy należący do koncernu LVMH (Louis Vuitton Moët Hennessy – przypis red.). To jednak nie koniec zmian, bo już niedługo salon Rolex w Westfield Mokotów

powiększy swój metraż aż trzykrotnie! To pokazuje jak bardzo klienci cenią sobie doświadczenie zakupowe, które wspólnie tworzymy z najemcami.

Mogę też jeszcze zdradzić, że w przyszłym roku w Westfield Mokotów otworzy się największa w Polsce Zara, a na flagowy sklep zostanie zmieniony także 32andl w Westfield Arkadia. To jednak nie koniec zmian, które planujemy na kolejne miesiące wspólnie z hiszpańskim holdingiem. Bardzo mocno gratulujemy Inditexowi wyników. Dzięki długoletniej relacji biznesowej, profesjonalizmowi towarzyszącemu uzgodnieniom, nasze firmy mogą się wspólnie rozwijać. Osobiście bardzo doceniam taki model biznesowy współpracy.

Im więcej czasu klienci spędzają w centrum handlowym, tym szersza musi być oferta centrum, bo pojawiają się nowe potrzeby. Czy udało się Wam nawiązać jeszcze jakieś ciekawe współprace?

Zdecydowanie tak. Jak już wcześniej wspominałam, jako część globalnej firmy jaką jest Unibail-Rodamco-Westfield, współpracujemy oczywiście ze światowymi markami, ale działamy przede wszystkim lokalnie I wspieramy lokalne marki. Jako przykład podam naszą współpracę z Vita Café. To rodzinny 32andle32, który specjalizuje się nie tylko w sprzedaży kawy, lecz także wysokiej jakości produktów cukierniczych, w tym przede wszystkim znanych już w całej Warszawie pączków. Teraz ma już 9 lokali, ale zaczynał z jednym punktem na warszawskim Wilanowie. Drugi otworzył się w Westfield Mokotów, niedługo planowane jest także otwarcie kawiarni w Westfield Arkadia. Cieszy

nas to, że najemca z polskim kapitałem wybiera centra Unibail-Rodamco-Westfield, aby zwiększyć skalę swojego biznesu. Wejście kawiarni do największych obiektów handlowych pozwala jej dotrzeć do szerszego grona klientów. Wierzymy że Vita Café będzie rosło dalej razem z nami, aby móc konkurować z takimi sieciami jak choćby Starbucks, Costa Coffee czy Green Caffe Nero.

Perfumeria Douglas w Westfield Arkadia

Mat. Partnera

Jakie potrzeby, oprócz czysto zakupowych ma współczesny klient centrum handlowego? Które miejsce na tej liście zajmuje rozrywka?

Po pandemii klienci mają inne, ale też wyższe oczekiwania. Śmiało można powiedzieć, że obecnie wejście do sklepu stacjonarnego jest odmiennym doświadczeniem niż jeszcze dwa lata temu. Sklepy przekształcają się z miejsc, które służyły jedynie zakupom, w przestrzenie, w których klient doświadcza kontaktu z marką, np. Poprzez personalizację produktów czy coraz to bardziej unikatowe formy ich prezentacji. Aby zapewnić klientom takie doświadczenia jakich oczekują, należy znaleźć odpowiednie połączenie oferty handlowej, przestrzeni do spędzania wartościowego czasu z innymi oraz rozrywki. Stąd popularność trendu – retailtainment, który oznacza nic innego jak tylko zaprojektowane komercyjnie doświadczenie, polegające na połączeniu rozrywki z handlem detalicznym. Trudno powiedzieć,

które miejsce na liście oczekiwań klientów zajmuje rozrywka. Uważam, że te potrzeby się przenikają I uzupełniają, a naszym zadaniem jest stworzenie takiej przestrzeni, która będzie odpowiedzią na wszystkie z nich. Jedną z potrzeb, która ku mojej wielkiej radości, rozwija się coraz bardziej jest potrzeba zrównoważonego 34andle I szeroko pojęta społeczna odpowiedzialność biznesu.

Gamestate

Mat. Partnera

W jaki sposób Unibail-Rodamco-Westfield odpowiada 34andl potrzeby?

Jeśli chodzi o 34andle społecznej odpowiedzialności biznesu, grupa URW postawiła ten cel bardzo wysoko w hierarchii wartości I celów firmy. Jednocześnie bardzo mocno sygnalizując wewnątrz I na zewnątrz organizacji, że nie jest zainteresowana tzw. „green washingiem" tylko mierzalnymi celami I realnymi rezultatami. W kontekście budowania oferty dla klientów, ten 34andle zaczyna być coraz bardziej istotny I widoczny. Wynika on z potrzeb klientów, którzy są coraz bardziej świadomi. W ostatnich latach w naszych centrach pojawiły się marki, których nadrzędną wartością jest ochrona środowiska czy walka z nierównościami społecznymi. Przykładem jest sklep fundacji Sue Ryder w Westfield Arkadia, czy też butiki cyrkularne funkcjonujące pod nazwą „Ubrania do

oddania" w Westfield Mokotów I Wroclavii. Wspomnę jeszcze o pop up store Kapsula, gdzie projektanci z Ukrainy sprzedają swoje unikalne produkty.

Wracając do rozrywki, w znakomitej większości naszych centrów handlowych znajduje się siłownia, kino I sala zabaw dla dzieci. Zależy nam aby rozszerzać tę ofertę I mamy już za sobą pierwsze sukcesy. Na poziomie -2 naszego wrocławskiego centrum Wroclavia znajduje się tor gokartowy Pitlane, który łącznie zajmuje aż 3500 mkw. Na miejscu można skorzystać z 16 dużych gokartów elektrycznych I 6 gokartów dla dzieci. Unikalną atrakcją Pitlane są prawdziwe Supercary takie jak Ferrari czy Lamborghini. Już teraz możemy powiedzieć, że tor cieszy się bardzo dużym zainteresowaniem. Klienci centrów handlowych potrzebują rozrywki – dlatego stale poszerzamy naszą ofertę. Niezwykle się cieszymy, że nasze podejście do biznesu docenili także najemcy z tej branży. Europejska sieć rozrywki zręcznościowej – Gamestate postanowiła zadebiutować na polskim rynku właśnie w naszym wrocławskim centrum Na początku listopada we Wroclavii otworzył się nowoczesny salon gier – w zupełnie nowym koncepcie, w którym każdy może znaleźć coś dla siebie. Na odwiedzających czeka około 50 różnych gier, np. Takie zachęcające do aktywności jak NBA Hoops czy te kultowe, które my pamiętamy z dzieciństwa jak Pacman, Mario czy Cymbergaj. To wszystko na powierzchni ponad tysiąca mkw.

Tor gokartowy Pitlane we Wroclavii

Mat. Partnera

Czy wielki tor gokartowy I salon gier to jeszcze część centrum handlowego, czy może już strefa rozrywki I rekreacji? A może granice się właśnie zacierają?

Jak już wcześniej wspominałam, trend, który nazywamy dzisiaj retailtainment, polega na przenikaniu się funkcji 36andle I rozrywki. Posłużę się przykładem Wroclavii, gdzie Gamestate I tor gokartowy nie znajdują się w jednej wydzielonej strefie rozrywki a w różnych częściach obiektu, aby w naturalny sposób powiązać obie funkcje. Centrum handlowe ma więc być miejscem, w którym można zrobić zakupy przy okazji spędzenia wartościowego czasu z najbliższymi. Uprawiając sport, oglądając film, jedząc wspólnie posiłek. Takie podejście jest zgodne z naszą długofalową strategią BetterPlaces2030 I celem Better Together, który zakłada integrację społeczeństwa. Staramy się oferować klientom dużo więcej niż tylko zakupy – to już nie są przestrzenie wypełnione tylko podstawową ofertą odzieżową czy spożywczą, ale przestrzenie integrujące lokalne społeczności.

Jak można w skrócie opisać funkcję współczesnego, działającego wielokanałowo centrum handlowego?

Naszym zdaniem, nowoczesne centra handlowe pełnią funkcję społeczną, w której zawierają się wszystkie funkcje podstawowe jak: handlowa, biznesowa, rozrywkowa czy kulturalna. Znaczenie

obiektów handlowych się zmieniło, bo zmieniły się potrzeby I podejście do zakupów. Dlatego centra handlowe zapewniają klientom przeróżne doświadczenia, takie jak nietypowe spotkania z markami, premiery produktów, festiwale, ale także wydarzenia, które kiedyś wręcz nie mieściły się w przestrzeni centrum handlowego jak targi mody cyrkularnej. Ważne, aby centrum handlowe miało taką ofertę, która przyciągnie klientów, ale ich nie przytłoczy. Żeby odnieść sukces, trzeba to połączyć z bezkonkurencyjną lokalizacją I otwartością na zmiany.

Na czym polega specyfika centrów Westfield, które przyciągają w Polsce tak wielu klientów ?

Wydaje mi się, że wyjątkowość marki Westfield polega na tym, że mimo przynależności do ogólnoświatowego brandu, centra zachowują swoją indywidualność I lokalny 37andle37t37. Klienci wiedzą, że za szyldem Westfield stoją najwyższe standardy obsługi, najlepszy dobór najemców, najbardziej wpływowe marki – I dotyczy to każdego centrum. Jednakże centra te zachowują swoją lokalność – są bardzo silnie związane z dzielnicami, w których się znajdują I odpowiadają na potrzeby lokalnych klientów. A te nie ograniczają się tylko do zakupów. Dlatego łączymy centra handlowe z restauracjami, dostosowujemy je do otoczenia – nowoczesnych budynków biurowych czy mieszkalnych. Specyfika centrów Westfield wynika z umiejętności patrzenia w przyszłość, wsłuchiwania się w potrzeby najemców I klientów, a także obserwowania zmian zachodzących w społeczeństwie I związanych z nimi oczekiwań. Materiał Promocyjny

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/handel/art37540141-centra-handlowe-westfield-duzo-wiecej-niz-zakupy?utm_source=rp.pl&utm_medium=relatedconent_2

6 - Database of external trade statistics of the Arab countries

This interactive platform hosts a database of external trade statistics of the Arab countries, compiled and presented to the most detailed product level of six-digit HS codes. Users can search Arab countries' export and import data starting from 2012. The data can then be displayed by economic grouping and product category. Customized visualizations capture bilateral and intraregional trends and compare the region's trade performance with the rest of the world.

Top 10 Sections

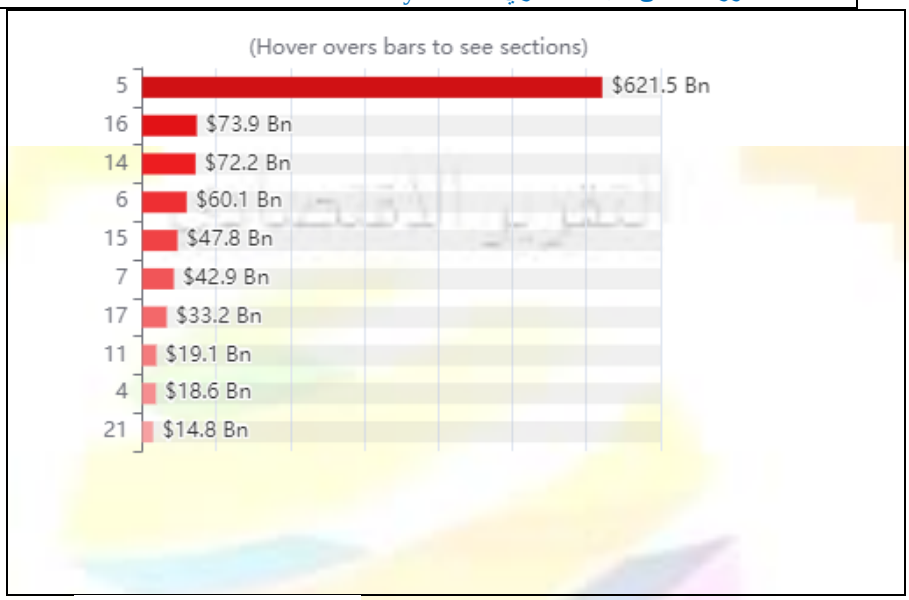

Top 10 Chapters

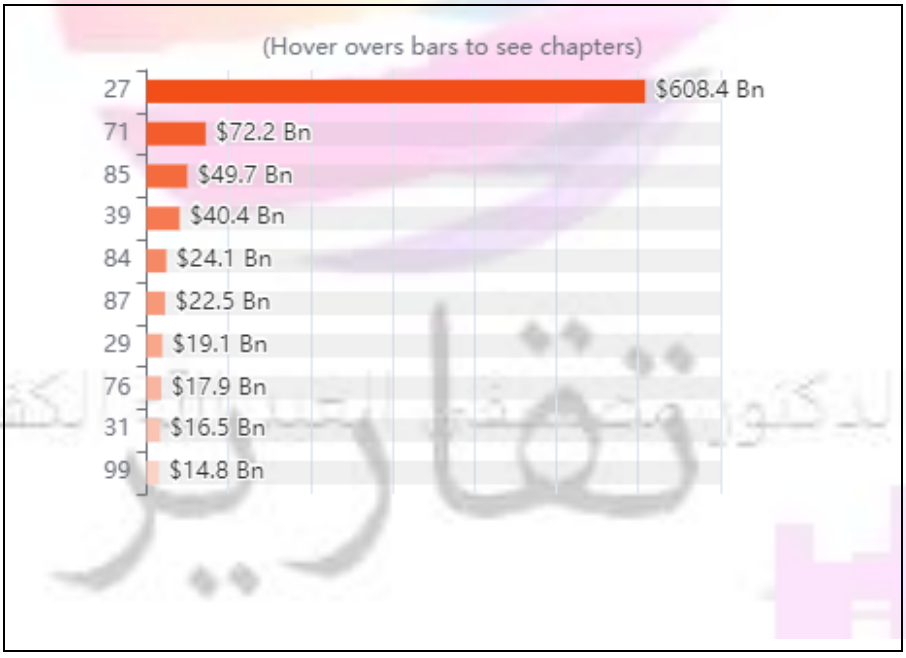

Top 10 Commodities

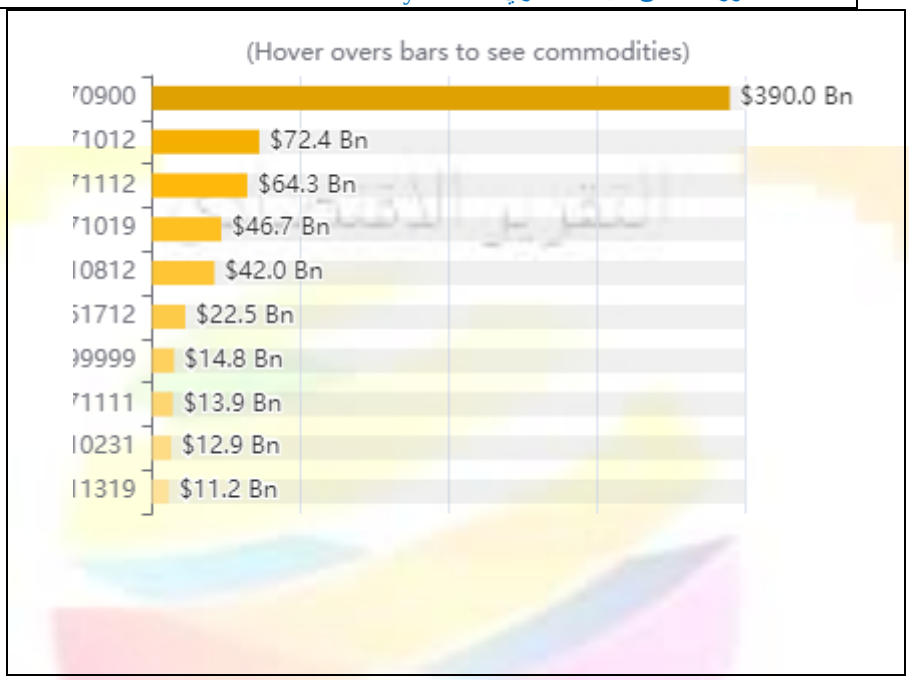

Trade of commodity groups (U S D)

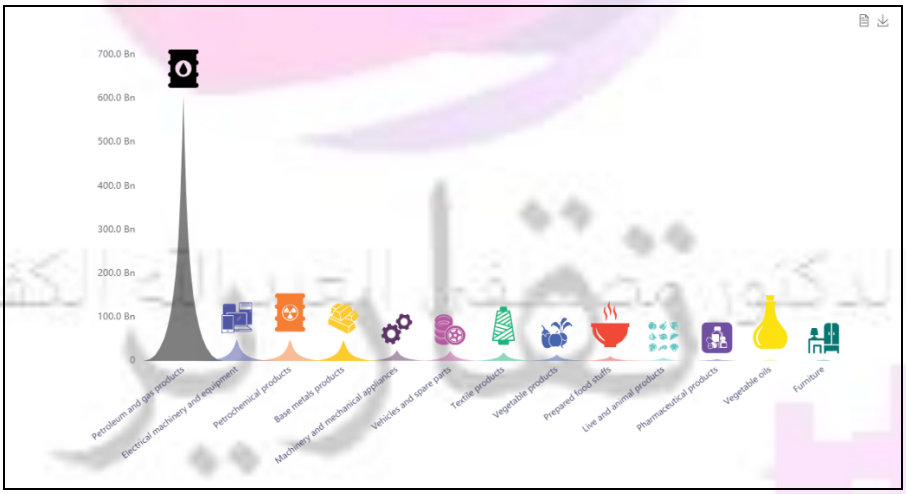

Trade flow values by reporter (U S D)

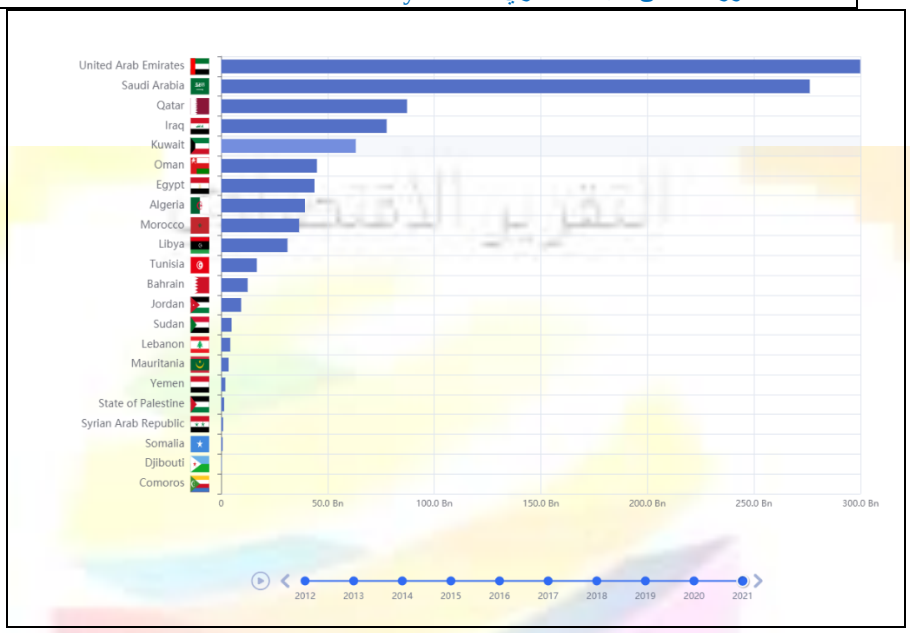

Trade flow values per partner groups (U S D)

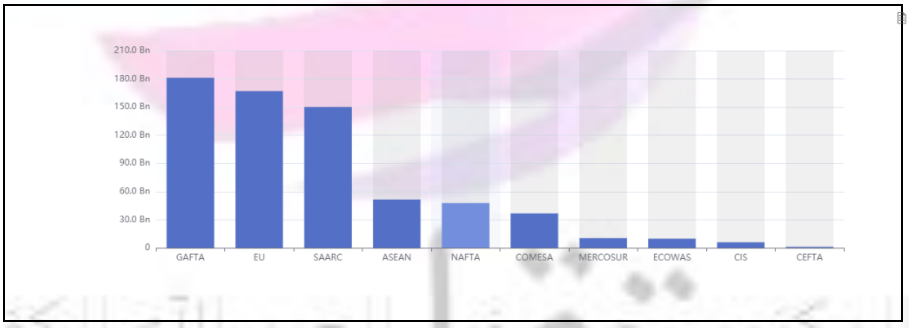

Total Exports and imports (U S D)

Top ten trade flow Partners

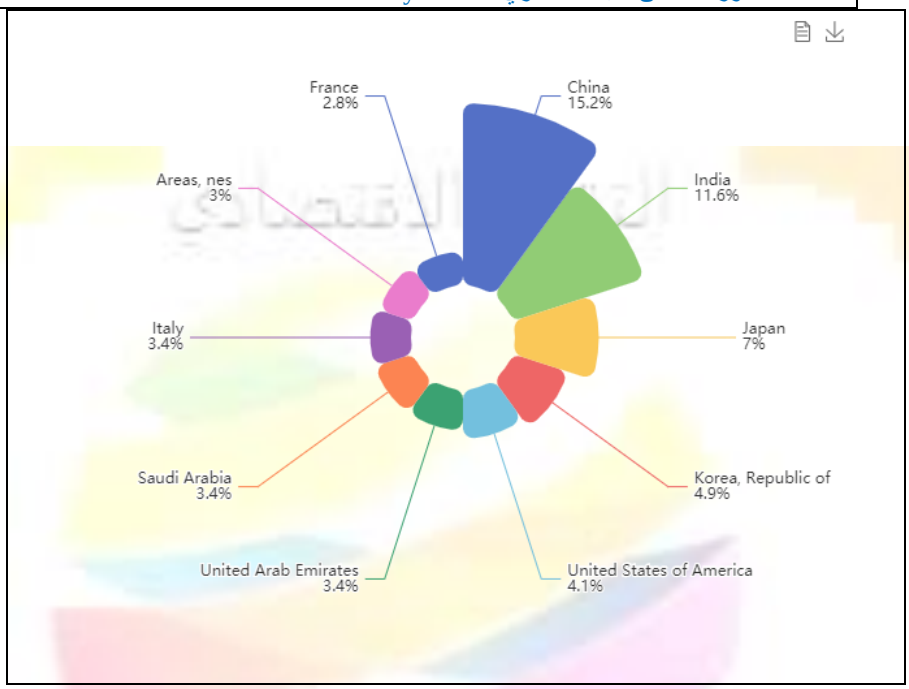

Commodity List

- All Commodities1.05611T
- 5 – Mineral products 621.51Bn
- 16 – Machinery and mechanical appliances; electrical equipment; parts thereof; sound recorders and reproducers, television image and sound recorders and reproducers, and parts and accessories of such articles 73.86Bn
- 14 – Natural or cultured pearls, precious or semi-precious stones, precious metals, metals clad with precious metal and articles thereof; imitation jewellery; coin thereof; imitation jewellery; coin 72.16Bn

- 6 – Products of the chemical or allied industries 60.14Bn
- 15 – Base metals and articles of base metal 47.8Bn
- 7 – Plastics and articles thereof; rubber and articles thereof 42.91Bn
- 17 – Vehicles, aircraft, vessels and associated transport equipment 33.22Bn
- 11 – Textiles and textile articles 19.15Bn
- 4 – Prepared foodstuffs; beverages, spirits and vinegar; tobacco and manufactured tobacco substitutes 18.63Bn
- 2 – Vegetable products15.2Bn
- 21 – Commodities not elsewhere classified14.8Bn
- 1 – Live animals; animal products 8.59Bn
- 20 – Miscellaneous manufactured articles 5.6Bn
- 18 – Optical, photographic, cinematographic, measuring, checking, precision, medical or surgical instruments and apparatus; clocks and watches; musical instruments; parts and accessories thereof 5.26Bn
- 10 – Pulp of wood or of other fibrous cellulosic material; recovered (waste and scrap) paper or paperboard; paper and paperboard and articles thereof 5.02Bn

- 13 – Articles of stone, plaster, cement, asbestos, mica or similar materials; ceramic products; glass and glassware 4.91Bn
- 3 – Animal or vegetable fats and oils and their cleavage products; prepared edible fats; animal or vegetable waxes3.51Bn
- 12 – Footwear, headgear, umbrellas, sun umbrellas, walking-sticks, seat-sticks, whips, riding-crops and parts thereof; prepared feathers and articles made therewith; artificial flowers; articles of human hair 2.16Bn
- 8 – Raw hides and skins, leather, furskins and articles thereof; saddlery and harness; travel goods, handbags and similar containers; articles of animal gut (other than silk-worm gut) 882.64M
- 9 – Wood and articles of wood; wood charcoal; cork and articles of cork; manufactures of straw, of esparto or of other plaiting materials; basketware and wickerwork763.35M
- 19 – Arms and ammunition; parts and accessories thereof 18.82M

https://etdp.unescwa.org/dashboard/platform.html#

ثالثاً- أخبار الاقتصاد العربي:

7 - قاعدة بيانات لإحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية

تستضيف هذه المنصة التفاعلية قاعدة بيانات لإحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية، يتم تجميعها وتقديمها إلى مستوى المنتج الأكثر تفصيلاً لرموز النظام المنسق المكونة من ستة أرقام. يمكن للمستخدمين البحث عن بيانات التصدير والاستيراد في الدول العربية بدءًا من عام 2012. ويمكن بعد ذلك عرض البيانات حسب المجموعات الاقتصادية وفئة المنتج. التصورات المخصصة تلتقط الاتجاهات الثنائية وداخل المنطقة وتقارن الأداء التجاري للمنطقة مع بقية العالم.

قائمة السلع

•جميع السلع T1.05611

– 5 •المنتجات المعدنية 621.51 مليار

– 16 •الآلات والأجهزة الميكانيكية. معدات كهربائية؛ أجزاء منه مسجلات الصوت وأجهزة إعادة الإنتاج، ومسجلات الصوت وأجهزة إعادة إنتاج الصور التليفزيونية وأجهزة إعادة إنتاجها، وأجزاء وملحقات هذه المواد 73.86 مليار

– 14 •اللؤلؤ الطبيعي أو المستنبت، الأحجار الكريمة أو شبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المكسوة بمعادن ثمينة ومصنوعاتها. المجوهرات المزيفة؛ عملة منها المجوهرات المزيفة؛ عملة Bn72.16

-6 •منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها 60.14 مليار

– 15 •المعادن الأساسية ومصنوعاتها من معادن عادية 47.8 مليار

– 7 •اللدائن ومصنوعاتها. مطاط ومصنوعاته 42.91 مليار

– 17 •المركبات والطائرات والسفن ومعدات النقل المرتبطة بها 33.22 مليار

– 11 •المنسوجات والمصنوعات النسيجية 19.15 مليار

– 4 •المواد الغذائية الجاهزة. المشروبات والمشروبات الروحية والخل. التبغ وبدائل التبغ المصنعة 18.63 مليار

– 2 •منتجات نباتية 15.2 مليار

– 21 •سلع غير مصنفة في مكان آخر 14.8 مليار

– 1 •الحيوانات الحية. المنتجات الحيوانية 8.59 مليار

– 20 •أصناف مصنعة متنوعة 5.6 مليار

– 18 •أدوات وأجهزة بصرية، فوتوغرافي، سينمائي، قياس، فحص، دقة، أدوات وأجهزة طبية أو جراحية. الساعات والساعات. الات موسيقية؛ أجزائها وملحقاتها 5.26 مليار دولار

- 10 •عجائن الخشب أو غيرها من المواد الليفية السليلوزية؛ الورق أو الورق المقوى المستعاد (النفايات والخردة) ؛ ورق وورق مقوى ومصنوعاته 5.02 مليار دولار

- 13 •مصنوعات من الحجر أو الجبس أو الأسمنت أو الأسبست أو الميكا أو مواد مماثلة ؛ منتجات السيراميك الزجاج والأواني الزجاجية 4.91 مليار

- 3 •شحوم وزيوت حيوانية أو نباتية ومنتجات تفككها. دهون غذائية محضرة؛ شموع حيوانية أو نباتية 3.51 مليار دولار

- 12 •الأحذية وأغطية الرأس، المظلات والمظلات الشمسية وعصي المشي وعصي المقاعد والسياط ومحاصيل الركوب وأجزاؤها؛ ريش مُجهز ومصنوعاته؛ زهور اصطناعية مصنوعات من شعر بشري 2.16 مليار دولار

– 8 •جلود وجلود خام وجلود وفراء ومصنوعاتها. السروج وتسخير. سلع السفر وحقائب اليد والحاويات المماثلة؛ مصنوعات من أمعاء الحيوانات (عدا أمعاء دودة القز) M882.64

- 9 •الأخشاب والمصنوعات الخشبية. فحم الخشب؛ الفلين ومصنوعاته؛ مصنوعات من القش أو الحلفاء أو من مواد ضفر أخرى؛ أواني السلال والخوص 763.35 م

– 19 •أسلحة وذخائر. أجزاؤها وملحقاتها M18.82

https://etdp.unescwa.org/dashboard/platform.html#

8 - مصطفى العبد الله الكفري يكتب |الاقتصاد المصري في القرن العشرين

مساحة رأي

بواسطة مصطفي العبد الله الكفري آخر تحديث سبتمبر 4, 2022

مر الاقتصاد المصري بعدد من المراحل منذ انتهاء العهد الملكي والتحول إلى النظام الجمهوري إثر قيام ثورة الضباط الأحرار في عام 1952 أهمها:

المرحلة الأولى – إعادة توزيع الدخل والثروة:(1952 – 1960)

تميزت هذه المرحلة باتخاذ عدد من السياسات الاقتصادية تصب في اتجاه إعادة توزيع الدخل والثروة، من خلال تدخل الدولة الواضح في النشاط الاقتصادي، وكانت أبرز هذه السياسات قانون الإصلاح الزراعي في أيلول / سبتمبر 1952، واتباع سياسة التصنيع لاستيعاب مزيد من العمالة وإنشاء (المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي) وبدء الاستثمار الحكومي المباشر من خلاله في شركة الحديد والصلب عام 1954، ثم تأميم قناة السويس عام 1956. ومع تزايد تدخل الدولة بدأ الاتجاه للتخطيط عبر إنشاء لجنة التخطيط القومي عام 1957 بدلاً من مجلس الإنتاج القومي.

المرحلة الثانية – التخطيط الشامل:(1960 – 1966)

يطلق عليها مرحلة التخطيط الشامل ومن أهم ملامحها التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي، وتم البدء بأول خطة خمسية شاملة 60 – 1965 يرتكز تنفيذها على قطاع اقتصادي قائد تسنده عدة سياسات أهمها القوانين الاشتراكية وتحديد ساعات العمل والأجور وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والتدخل في تحديد الأسعار، وقد أسفرت تلك المرحلة عن تحقيق معدل نمو بلغ 38% خلال الخطة الخمسية.

المرحلة الثالثة – اقتصاد الحرب:(1967 – 1973)

مرحلة تطور الاقتصادي المصري ومرحلة اقتصاد الحرب، حيث عانى الاقتصاد من مشكلة تمويل الخطة وكانت السياسات الاقتصادية تخدم الاستعداد لتحرير الأرض المصرية المحتلة، وزاد الإنفاق العسكري من 5.5% من الناتج المحلي في عام 1962 إلى 10% في عام 1967، ثم إلى20% في عام 1973.

المرحلة الرابعة – الانفتاح الاقتصادي:(1974 – 1981)

تميزت بالانفتاح الاقتصادي وتم إحداث تحول جذري في النظم والسياسات الاقتصادية، وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي الشامل، واستبداله ببرامج سنوية في شكل خطط متحركة، والاستعانة برأس المال العربي والأجنبي في تمويل التنمية وظهرت قوانين الانفتاح الاقتصادي، ومن أهم نتائج هذه المرحلة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع وصل إلى 9.8% ولكنه كان مرتبطاً بالنمو في قطاع الخدمات أكثر مما هو مرتبط بقطاع الإنتاج.

المرحلة الخامسة – عودة التخطيط الشامل:(1982- 1990)

مرحلة العودة للتخطيط القومي الشامل، ومواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، فقد شرع بتنفيذ مشروع وطني للتنمية الاقتصادية، وأطلقت الدعوة لعقد المؤتمر الاقتصادي في فبراير/ شباط عام 1982 لتحديد من أين وكيف تبدأ مسيرة التنمية في مصر؟ اتفق الخبراء الاقتصاديون والمتخصصون في هذا المؤتمر الاقتصادي على ضرورة إتباع إستراتيجية تنموية طموحة ومتواصلة من خلال الخطط الخمسية والتي بدأت عام 1982. وقد تم تحديد أولويات عملية التنمية في المرحلة الأولى كما يلي:

- بناء بنية تحتية أساسية قوية،
- جدولة الديون،
- تكثيف إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق،
- إلغاء نظام التخطيط المركزي والاستعاضة عنه بأسلوب التخطيط ألتأشيري،

•إعادة النظر في أولويات الخطة،

•تقليص دور القطاع العام تدريجياً،

•التحول إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على دور الدولة في إدارة الاقتصاد الكلي على نحو يكفل استقرار الأسعار والتوازن الخارجي والعدالة في التوزيع ومنع الاحتكار،

•الانتقال من مرحلة التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات إلى مرحلة التصنيع من أجل التصدير.

تُعد السياسات الاقتصادية المذكورة أعلاه بداية مرحلة جديدة في الاقتصاد المصري، حيث انعكست آثارها على الخطة الخمسية الأولى (82 / 83 – 86 / 1987). (والتي تعتبر ثاني الخطط الثابتة بعد الخطة الأولى في 60 / 1964). نظراً لوجود عاملي الثبات والمرونة وما تضمنته من أهداف تفصيلية يمكن أن توصف بأنها خطة (واضحة الأهداف والأسس) كما كانت ذات طابع تطبيقي توزعت فيه الأهداف الإجمالية على الأنشطة الاقتصادية وعلى جهات الإسناد الرئيسية بحيث تصبح الجهات على وعي كامل بالأهداف المطلوب تحقيقها.

المرحلة السادسة – مرحلة الإصلاح الاقتصادي في مصر (1991 – 1997):

مرحلة الإصلاح وتحرير الاقتصاد المصري:

بدأت هذه المرحلة منذ عام 1990 وهي مستمرة حتى الآن. وقد جاءت هذه المرحلة في إطار التحول إلى آليات اقتصاد السوق وتم اتخاذ عدة إجراءات لمعالجة الاختلالات النقدية والهيكلية ومن أهمها:

•تحرير سعر الفائدة،

•إصلاح وتحرير سعر الصرف،

•إنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي،

•تنفيذ برامج للخصخصة وتحرير القطاع العام والتجارة الخارجية.

بذلت مصر خلال التسعينيات من القرن العشرين الجهد الكبير للتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر مما أدى إلى تخفيض العجز في الموازنة وخفض معدل التضخم إلى أقل من 3% واستقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى تحرير تجارتها والقضاء على قيود ومعوقات الاستثمار، وخصخصت أكثر من 50% من شركات القطاع العام، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى 5.% خلال الفترة من عام 1991 – 1997 نجحت مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي وبدأ الاقتصاد المصري يحقق مزيد من النجاح مع أنه واجه بعض الصعوبات نتيجة التأثر بالاقتصاد العالمي منذ عام 1997 بسبب الأزمة الاقتصادية في دول شرق أسيا التي تسببت في دخول الاقتصاد العالمي في فترة من التباطؤ.

https://cpyp.net/%d9%85%d8%b5%d8%b7%d9%81%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a8%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%87-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%81%d8%b1%d9%8a-%d9%8a%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af/

9 - صندوق النقد الدولي: استبداد لا بد منه

ديسمبر 20, 2022

الصندوق الدولي حاضر. الأرضية اللبنانية جاهزة. ستمتثل حتماً. الانهيار حصل. هو ليل جحيمي. العتمة أبجدية النهارات. مؤلم جداً ان تعيش في خطر، وأن تشهد نهاياتك، وأن تكون لياليك كوابيس، وأن تنتظر الحطام.

هذا ليس وصفاً لوهم او توقع. الصندوق الدولي هو الجلاد، ولبنان هو الضحية. ما يُقال في التصريحات والتحليلات، يخفي حقيقة شروط صندوق النقد الدولي. انه ليس جمعية خيرية. ولا يعرف من القيم، سوى قيمة الأرباح. لا يقدَم نقداً بل قيداً. هو يملي، وعليك ان تجهد كي تتنازل. "فالصندوق"، استبداد لا بد منه. والذين يَعوَلون عليه، إما كذابون او شركاء، او الاثنان معاً.

"الصندوق" لا يلجأ الى القوة أبداً. يهدد من دون سلاح. يخيرك بين الركوع والافقار. فماذا يريد منا؟ دفتر الشروط والقيود، كبير جداً. ورهانه هو الامتثال للقاعدة الذهبية التالية: البلدان التي تمر بأزمة اقتصادية، لا يسعها سوى الرضوخ. لذا، الناس في لبنان، تطالب بالرضوخ، لأن لا خروج من القاع، إلا بصنارة، او بتسليم القرار لأصحاب المال.

معلوم جداً ان لصندوق النقد الدولي، سيرة مشينة. انه الأقوى على الضعفاء. بيده رأس المال. والمال ضروري للإنقاذ، والنمو باهظ الثمن، وقيوده آمرة ولا مفر منها. انه يقرضك ليرهنك الى آجال بعيدة. ليس مهماً ان ترد "وديعته الإنقاذية"، بل ان تدفع الفوائد الى آخر العمر. صندوق النقد يوظف الشعب لخدمة الديون. يقال، إن فوائد صندوق النقد الدولي، لا سقف لها ابداً. ويندر ان يخسر الصندوق. انه يعرف جيداً امراض كل بلد. الفساد يعرفه جيداً. الانفاق سرقة. المشاريع وهم. المهم ان يضع الصندوق يده. المصالح الخاصة المالية والتجارية تفوز في معركة مضمونة: الأغنياء ينتصرون دائماً على الفقراء. ولبنان المعاند راهنا، لأن طغمته تريد حصة.

وإلا فلا لا. الثمن باهظ جداً. يجب ان نبقى على قيد الحياة. لبنان راهنا دجاجة موعودة بالذهب.

ماذا امام اللبنانيين؟ الاستدانة ملحاحة. الانتظار إفقار. شروط الصندوق املاء. لو أن الصندوق جمعية مالية لا تبغي الربح (وهذا تخريف) لكان بالإمكان رفع راية الأمل. عبث. الصندوق مملكة المصارف. ووظيفته، استثمار الاستعمار، بغاية الربح. استثمار الديون الفالتة، بديون صارمة. إركع ثم لا ترفع رأسك. الآمر والناهي، يرفض التنازل. وان كنت لا تصدق، وتدعي ان هذه مبالغة، فما عليك إلا ان تتعرف على الدول الراكعة على جباهها، بعد وضع يد صندوق النقد الدولي على الكيانات الإدارية والمالية في البلد الغارق بأذنيه، في الفساد. وغريب جداً، أن الصندوق لا يشترط الشفافية. إنه يشترط دفع الفائدة الى اجل غير مسمى.

وعليه، اطلبوا صندوق النقد الدولي. ستصيرون خدماً ولن تكونوا مخدومين. التخلف مستدام ومكرس. قطاعات الإنتاج يتم تصحيرها. تسهيل انتقال الثروات، من الفقراء والغلابة الى الاغنياء في العالم. هذا واضح وممارس ولا يحتاج الى بحث وتقميش. "صندوق النقد الدولي"، جزء لا يتجزأ من الاجتياحات الرأسمالية، والتي تهدد الشعوب بالانهيار، إذا لم يستجب لشروطها. ويقع هذا الكلام، في خانة الترسيمة العالمية للدول والشعوب. فهناك عالم أول متوحش. لا يشبع. اجتياحي. عنفي. تهديدي. يحمي نفسه بالتفوق، بأي ثمن او ضمن منطق الجريمة، التي تسمى سياسة احتلال الأسواق. العالم الأول المتنافس في ما بينه، يتولى سياسة زيادة الإنتاج، وفتح الأسواق، وتسهيل مرور البضائع من الأغنياء الى الفقراء، وسداد الثمن بسرعة. هذه البلاد "الممتازة"، يرتفع فيها الدخل القومي والفردي، ويؤدي

الى ارتفاع مستوى المعيشة. وعليه، تتراكم الثروات، ويفيض الرأسمال بآلاف المليارات. أما أنتم أيها الفقراء، فعليكم ان تشهدوا موت الحِرَف. اعتادوا على البطالة. الدخل القومي والفردي الى ضمور. تراكم الديون مستدام.

سياسات لبنان الاقتصادية، ارتكزت على فرضية مجرمة: لبنان ليس للصناعة والزراعة. انه جسر عبور. ملتقى البضائع. من إلى. بوابة الشرق على الغرب، وبوابة الغرب الى الشرق. هو ممر انتاج الآخرين. وهو مساحة للتجارة والسياحة والتبادل. أدت تلك السياسات إلى تهجير الأرياف. افراغ القرى، قتل الزراعة، تسكير المعامل، كل ما ينتج عندنا غير مرغوب فيه. كنا نلبس ثياباً من عندنا. احذية من اسكافيينا. مؤونة. صناعات غذائية من عندنا. نحن ننتمي الى فئة المستهلكين. اختفت القدرة على المنافسة بين المحلي والاجنبي. التسليف للإنتاج مفقود. وتقليص التسليف المصرفي، شرط من شروط الإقراض.

يروي جوزف ستيغلتز تجربته في صندوق النقد الدولي. يقول، إن اخصام العولمة كذابون. نفرض على الدول الضعيفة والفقيرة هدم الحواجز الجمركية وتفكيكها، فيما هي تحافظ عليها. "اميركا هي المذنب الأول". المصالح المالية والتجارية الخاصة، تنتصر دائماً. البلدان الصناعية تفرض على الدول الفقيرة فتح أبوابها لمنتوجاتها، ولا تفتح أسواقها لنتاج الدول الفقيرة. الأغرب، انها تدعم منتوجاتها الزراعية، وتطالب الدول الفقيرة بإلغاء الدعم على منتوجاتها الصناعية.

من أين يأتي الدعم لخدمة وتقوية الزراعة والصناعة والحرف؟

لا بد من أموال مصرفية. صندوق النقد يفضل تقليص التسليف المصرفي. وعليه، يصير النمو اما باهظ الثمن، او مستحيلاً.

ويخلص ستيغلتز الى ما يلي: " في ايامنا هذه لا يتم اقتحام الأسواق الجديدة عن طريق القوة او التهديد باستخدام السلاح، بل، بواسطة القوة الاقتصادية والتهديد بالعقوبات او بحرمان البلدان العاصية، مساعدة ضرورية لمواجهة ازمة اقتصادية... ويشترط الصندوق تسريع تحرير التبادل التجاري كي يقدم دعمه. والبلدان التي تمر بأزمة اقتصادية لا يسعها في المقابل سوى الرضوخ لشروطه" (عن كتاب الخيانات الاقتصادية، لوليد صليبي).

الأخلاق القيم، التضامن، كلمات مهجورة من صندوق النقد الدولي. يعرف ان الربح هو الغاية: "خذ...ثم لا تتوقف عن سداد الديون، وإلا...". وديون الصندوق لا سقف لمردودها.

سيسرق لبنان مراراً. من زمان والنهابون اللبنانيون يكسبون. والنهابون ينتمون الى جمعية الرفق بالجيوب. وهم معروفون. قادة سياسيون. ملوك مصارف. قوى نفوذ. مصادرو الحقوق. إتلاف القضاء. يُحاسِبون ولا يُحَاسَبون... أسطوانة الفساد شغالة. وهؤلاء، سيكونون رعاة لاستثمارات أموال الصندوق، أو شركاء. خراب لبنان، لم يكن بسبب كسل اللبنانيين. كان بسبب جبنهم واكتفائهم بفتات الفساد. والفساد، في لبنان، هو الدين السياسي لعصابات، الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف.

المصيبة، ان صندوق النقد، يعرف الفعل والفاعل والمفعول، ويقيم علاقة وطيدة مع الفاعل. والفاعل مدعوم بتأييد طائفي مرصوص. هؤلاء، سيكون عليهم اغراق لبنان. وقادة الانهيار المتداولون إعلاميا ستكون حصتهم، رعاية خطة النهوض، وتنفيذ طلبات الصندوق. ثم، "مطرحك يا واقف."

من ينسى السياسة، في شروط الصندوق، أهبل. القروض وسيلة ضغط للحصول على اهداف سياسية. لبنان لم يستطع ان يحسم خياراته الإقليمية بعد.

هو في حالة انتصاف. لبنان ساحة المنازلة بكل الأسلحة غير النارية، حتى الآن. لبنان ملزم بأن يلتئم مع الغرب. وتحديداً مع الولايات المتحدة، والطلاق مع الشرق، والأهم، ولوج عملية السلام.

الصندوق، لن يعالج الأسباب التي دفعت لبنان الى الإفلاس. بل لن يهتم بالإفلاس الحاصل. سيفرض تقليص الضمانات الاجتماعية. إغلاق مزاريب الهدر. تصغير القطاع العام. زيادة الضرائب، رفع الدعم... أي المزيد من الافقار. والغريب، أنه لا يطلب من المصارف الشفافية، ولا يهتم بالمساءلة، ولا يلتفت الى واجبات القضاء. والسبب، انه يملك المال. فهو إذا، القضاء والقدر.

تجارب الصندوق في العالم، ليست مستورة. في عهدته، تمت أوسع عملية نقل ثروات من شعوب البلدان النامية إلى اغنياء العالم. "نهب اقتصادي شرعي". تماماً، كما هي حال النهب الذي ترتكبه طبقة التحالف الطائفي المالية. وعليه، سيزداد الأثرياء فجوراً، وستضاف أعباء ضريبية على الفقراء. (رفع الأسعار الراهن، سيتضاعف في زمن الاحتلال الدولي، عبر الصندوق).

هل سينجو لبنان من جحيمه الراهن؟ اشك في ذلك كثيراً. لأن اللصوصية الدولية تكرس التخلف. تَتَسيَد على القرارات.

يزداد الفقر. يتراكم التضخم. تدمر القطاعات الإنتاجية، وتهاجر الأموال من الفقراء الى الأثرياء. وتتضخم أرباح المصارف والسماسرة والقادة السياسيين. أخيراً، لا بد من توقع الأسوأ. الصندوق، استبداد لا بد منه.

http://talalsalman.com/%d8%b5%d9%86%d8%af%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%a8%d8%af%d8%a7%d8%af-%d9%84%d8%a7-%d8%a8%d8%af-%d9%85%d9%86%d9%87/

10 - الحكومة المصرية تخفض التوقعات بشأن النمو الاقتصادي..

وخبراء يعلقون

نشر الأربعاء، 30نوفمبر / تشرين الثاني 2022

Credit: KHALED DESOUKI/AFP via Getty Images

القاهرة، مصر–(CNN) حققت مصر نموا اقتصاديا بلغ 4.4% خلال الربع الأول من العام المالي الجاري 2023/2022، وخفضت الحكومة من توقعات نمو الاقتصاد إلى 5% في العام المالي الحالي بدلا من 5.5% مستهدفة، بحسب بيانات رسمية.

وأرجع خبراء أسباب ذلك إلى خفض مؤسسات دولية توقعاتها لنمو الاقتصاد في الأسواق الناشئة.

وبحسب بيان مجلس الوزراء، ذكرت وزيرة التخطيط هالة السعيد، أن الاقتصاد المصري واصل تحقيق معدل نمو مرتفع خلال الربع الأول من العام المالي 2023/2022، بواقع 4.4%، رغم التحديات التي فرضتها 3 أحداث عالمية هي: استمرار تداعيات فيروس كورونا، والأزمة الروسية-الأوكرانية، فضلا عن التأثيرات غير المواتية للتغيرات المناخية.

وقالت آية زهير نائب رئيس قسم البحوث بشركة "زيلا كابيتال" للاستشارات المالية، إن خفض الحكومة معدل النمو الاقتصادي المتوقع خلال العام المالي الجاري، يأتي تماشيا مع توقعات مؤسسات دولية كبرى تراجع معدل النمو في الأسواق الناشئة وكذلك في بعض الدول المتقدمة كمنطقة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في ظل استمرار

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، ومواجهة الاقتصاد العالمي موجة تضخم مرتفعة.

وارتفع معدل نمو الاقتصاد المصري من 3.3% في العام المالي 2021/2020 -خلال جائحة كورونا- إلى 6.6% خلال العام المالي الماضي 2022/2021، وقدرت الحكومة معدل النمو المستهدف ليصل إلى 5.5% خلال العام المالي الجاري قبل أن تعاود خفض توقعاتها إلى 5% في بيانها.

وترى زهير، في تصريحات خاصة لـ CNNبالعربية، أن أهم القطاعات التي ستقود النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة المقبلة، وتركز عليها الحكومة في الوقت نفسه هي السياحة، مضيفة أن السياحة تعد الحل الأسرع لزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، وتستطيع مصر تحقيق زيادة في الإيرادات السياحية بعد النجاح الذي حققته في استضافة وتنظيم قمة المناخ ومشاركة عدد ضخم من الوفود من كل دول العالم.

وبحسب بيانات البنك المركزي المصري، ارتفعت إيرادات السياحة لتسجل 10.7 مليار دولار خلال السنة المالية 2022/2021 مقابل 4.9 مليار دولار خلال العام المالي السابق له، بزيادة بلغت 5.9 مليار دولار.

وأضافت كما أن قطاع الصناعة يستطيع أن يساهم في النمو الاقتصادي، وتركز الحكومة على تنشيط القطاع ومنح تيسيرات لجذب المستثمرين الصناعيين لخفض فاتورة الواردات وزيادة الصادرات المصرية، كما سيسهم قطاع البنية التحتية في النمو بفضل خطط الدولة لتطوير الموانئ وإنشاء طرق ومحاور ضخمة، وشبكة من القطارات الكهربائية السريعة.

وبلغت قيمة الناتج الصناعي في مصر 982 مليار جنيه (39.9 مليار دولار) في عام 2021، وبلغت استثمارات القطاع حوالي 49 مليار جنيه (2

مليار دولار) خلال العام المالي الماضي 2021/2020 يمثل حوالي 6% من إجمالي الاستثمارات العامة.

وحددت آية زهير أبرز الإجراءات لتنشيط السياحة المصرية، وأهمها طرح فرص استثمارية وتسهيلات أمام المستثمرين لزيادة الاستثمارات السياحية، وتوعية المواطنين بحسن معاملة السياح مع الحفاظ على الاستقرار الأمني لجذب المزيد من السياح.

وتستهدف الحكومة المصرية زيادة إيرادات السياحة إلى 30 مليار دولار خلال الـ3 سنوات المقبلة، لمواجهة الفجوة في النقد الأجنبي، واستغلال مقومات البلاد السياحية لزيادة عائدات القطاع والذي يعد أحد مصادر العملة الصعبة الرئيسية.

وقال الخبير الاقتصادي هاني جنينة إن الاستهلاك المحلي والإنفاق الحكومي يعد المحركان الرئيسيان لنمو الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة الماضية، ولذا مع اتجاه المستهلكين للتقشف بعد ارتفاع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، وتقشف الدولة لخفض عجز الموازنة، اتجهت الحكومة لخفض توقعات النمو المستهدف خلال العام المالي الجاري، خاصة في ظل استمرار أزمة نقص الدولار وتداعياتها على بعض الأنشطة الاقتصادية التي خفضت من طاقتها الإنتاجية.

وتواجه مصر فجوة في النقد الأجنبي نتيجة خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة وارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميا في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، وتحاول تعويض هذه الفجوة من خلال ترشيد الاستيراد، كما حصلت على تمويلات بقيمة 9 مليارات دولار من الصندوق النقد الدولي وشركاء التنمية.

وأوضح جنينة، في تصريحات خاصة لـ CNNبالعربية، أن مصر كغيرها من الأسواق الناشئة تواجه تحديات صعبة أبرزها ارتفاع معدلات التضخم واتجاه البنوك المركزية العالمية لزيادة الفائدة مما دفع المؤسسات لسحب استثماراتها غير المباشرة من الأسواق الناشئة، وأثر على معدلات نموها.

وخرجت من مصر استثمارات أجنبية غير مباشرة بلغت 25 مليار دولار خلال أقل من شهر، بحسب تصريحات للدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن قطاعات البترول والغاز، والسياحة، والاتصالات قادت نمو الاقتصاد المصري بنسبة 4.4% خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، فيما واصلت بعض الإنشاءات الحكومية تحقيق نمو خلال نفس الفترة بمعدلات أقل، لافتًا إلى أن أزمة نقص النقد الأجنبي وارتفاع تكلفة التمويل تعد أبرز التحديات التي تواجه الأنشطة الاقتصادية في الوقت الحالي.

وكانت وزيرة التخطيط حددت القطاعات السبعة الأكثر إسهاما في الناتج المحلي خلال الربع الأول، وهي قطاعات: الزراعة بواقع 0.7 نقطة، وتجارة الجملة والتجزئة 0.6 نقطة، والمطاعم والفنادق 0.5 نقطة، والتشييد والبناء 0.4 نقطة، والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال 0.4 نقطة، والاتصالات والمعلومات 0.4 نقطة، بحسب بيان حكومي.

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/11/30/egyptian-government-economic-growthand-experts

رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:

11 - تفعيل منصة "تاج" لكشف المستور عن القمح في سورية ومصدر يشرح آلية عملها

تبدأ في كل عام التقديرات العشوائية لإنتاج المحاصيل الزراعية في سوريا ومنها القمح، ويعيش الشعب بوهم الإنتاج الكبير، حتى ينصدم في موسم الحصاد أن الغلة لم تكن ربع تقديراته.

ومن تابع في الموسم الماضي تصريحات المسؤولين في وزارة الزراعة من الوزير إلى مدير زراعة أي محافظة، وعن التقديرات بأن إنتاج القمح

يفوق المليون طن، ومنهم من توقع مليون ونصف طن، والحصاد الذي لم يصل إلى ربع التقديرات، يؤكد أن بعض المسؤولين يعيش على وهم الأرقام الخاطئة التي يتم تداولها، وتصرف المحروقات والأسمدة عليها.

وعليه، وضعت هذا العام في الخدمة منظومة "تاج"، وهي منظومة تقدير إنتاجية المحاصيل وتعتبر إحدى المنظومات الجديدة التي أحدثتها الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، وباشرت عملها هذا العام لمراقبة محصول القمح من بداية زراعته حتى الحصاد.

وأكد مدير البحوث في الهيئة العامة للاستشعار عن بعد الدكتور ناصر إبراهيم في تصريح خاص لـ"أثر برس" أن منظومة (تاج) تعمل هذا العام على مراقبة وتقدير المحاصيل الاستراتيجية، وخاصة القمح لهذا الموسم في سوريا من الزراعة إلى الحصاد، وتراقب مراحل نمو النبات وجدولة مواعيد الري والتسميد وإدارة الآفات، وعملية الحصاد، وتقدم معلومات عن نمو القمح وتقدير الغلة، لافتاً إلى أنه في شهر نيسان سيتم تقديم رقم تأشيري عن تقديرات إنتاج القمح في سوريا.

وأشار إبراهيم إلى أن المهمة الأساسية التي تعمل عليها "تاج" هي تقدير الإنتاجية التفصيلية باستخدام بيانات صور فضائية عالية الدقة، وذلك لعدد من مناطق الزراعة الرئيسية، ومراقبة المحصول وإصدار النتائج إصداراً دورياً وصولاً إلى تقدير الإنتاج النهائي من المساحة المعروفة للزراعة.

وقال مدير البحوث: "نحن نعمل على مراقبة محصول القمح من اليوم إلى الشهر الثالث أو الرابع بنقاط معينة تم وضع تقنيات فيها ويمكن إعطاء أرقام تقديرية عن هذه المناطق."

وفيما يتعلق بمراقبة تقدير المحاصيل الأخرى مثل الحمضيات والزيتون والبيوت المحمية، بيّن إبراهيم أنه "ليس من مهمة المنصة "تاج" الأشجار مثمرة والغابات، حيث لها برامج أخرى نحن نعمل على تغطية المحاصيل وغالباً الاستراتيجية التي تأخذ مساحات واسعة وتهم الدولة اقتصادياً."

وأشار مدير البحوث إلى أن هيئة الاستشعار عن بعد طورت خوارزميات ونماذج برنامج التنبؤ الطيفي اللازمة لسير منهجية هذه المنظومة، واستكملت تأسيس قواعد البيانات الطيفية (الفضائية والمكانية)، وقال: "صحيح أن التقنية موجودة في جميع دول العالم لكن نحن في سوريا استطعنا ابتكار نماذج عن البيئة السورية، و"تاج" لها بصمة علمية عالمية وحصلت على جوائز وبراءات اختراع" أثر برس _ طلال ماضي

12 - عامر خربوطلي د: حديث الأربعاء الاقتصادي رقم 176

الصناعة

-في مرحلة ما قُدِرَ لسورية أن تبدأ أول مشوار للصناعة التحويلية الحديثة المعتمدة على خطوط الإنتاج الآلية على مستوى الوطن العربي، عندما قام مجموعة من المستحدثين المبادرين الوطنيين بإنشاء (معمل إسمنت دمر) أو ما يعرف بمعمل (الشمينتو) وذلك عام 1928، وجاء ذلك لتلبية احتياجات الأبنية الحديثة التي بدأت تظهر في ذلك الوقت.

-وكان لبراعة التجار في ذلك الحين أن قاموا باستيراد مجموعة من الأدوات والأجهزة الحديثة وقاموا بتفكيكها وعرفوا سر تصنيعها، وبدأت صناعة وطنية بامتياز في فترة الأربعينات والخمسينات وكان يتوقع أن تصبح سورية كما ذكر ذلك العديد من الاقتصاديين ومنها المرحوم الدكتور (محمد

العمادي) أن تصبح سورية (يابان الشرق)،وكان ذلك سبب شغف السوريين للابتكار والتطوير والتحديث وربما التقليد أيضاً..

الاقتصاد النبوي

-ليس مصطلحاً جديداً ولا منافساً لما أصبح يُعرف بالاقتصاد الإسلامي بل هو وليد ممارسات اقتصادية تماذج فيها الدين مع الدنيا، الإيمان مع العمل، الروح مع المادة، إنه التناغم اللامتناهي والنهائي ما بين الاخلاق والتطبيق العملي لأفعال وممارسات اقتصادية.

-إنه توصيف لمرحلة تضامن فيها المال مع العطاء والتطوير مع العبادة، والتجارة مع الصدق، والصناعة مع الإتقان،والزراعة مع الرزق الحلال ورعي الماشية مع الحمد..لتبدأ المرحلة.

-إن تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي لحياة الرسول الكريم أثناء العهد المدني يمثل النموذج الأمثل لفهم النجاح الذي تحقق آنذاك، ونجزم أن من أهم ركائز هذا النظام الاقتصادي/الاجتماعي الوليد كان التكافل الاقتصادي والاجتماعي أولاً وأخيراً،وتوزيع الدخل والثروة من خلال الإخاء والمشاركة.

-ومع فرض الزكاة والصدقات وكفالة الأيتام تجلى هذا التكافل بأبهى صوره ومعانيه.

-ومع بدء النشاطات الاقتصادية تم النهي عن الاحتكار والتركيز على أن التجارة وأدارة الأموال على ما تحمله من مكانة تبقى وسيلة لا غاية نهائية.

-وجاء تحريم الربا كونه بيعاً للزمن الذي هو ملك الله.

-وكان لمراقبة الأسواق أهمية بالغة، ولكنها فقط على العقود والمعاملات الفاسدة ومنع الغش والتدليس، وحفظ الأمانات، وحرص الرسول الكريم على

ألا تكون هناك أفضلية لأحد على أحد في الحصول على المعلومات وإنما جمع المعلومات عن السلع لابد أن تكون واضحة ومتوفرة لجميع المتعاملين.

-كما تم التأكيد على كتابة الديون وتوثيقها وتنظيم إجراءات الإفلاس إن حدث.

-كما دلت جميع الأحاديث الشريفة إلى التشجيع على العمل وترك البطالة وإحياء الأرض الزراعية، أما النقطة المهمة فهي أن الملكية الخاصة وظيفة اجتماعية وليس حقاً مقدساً، ولا يجوز أن تنفصل عن العمل لتصبح أداة لاستغلال الغير.

-أما عن الانفتاح التجاري فيكفي رحلة الشتاء والصيف دليلاً على هذا التشجيع وتعميم البركة في السفر.

-وتم النهي عن الظلم والفساد في المال العام،كما تم بناء نظام الوقف المادي والمالي بشكل متقن ليصرف في مواضع الخير والإحسان المطلوبة.

-وتم الحث على السماحة في البيع والشراء والتجاوز عن المعسر والتقليل من دور الوسيط في المعاملات التجارية وعدم استغلال حاجات الناس، وركز النهج النبوي على عدم تسعير السلع في الأحوال العادية وتركها للعرض والطلب والمنافسة وتطبيق ذلك في الأحوال الاستثنائية كالحصار الاقتصادي أو الكوارث.

-وقبل الختام،،لابد من المرور على أهم حديث ينبئ بأمور قد تحصل للمجتمع وبالتالي للفرد إذا مر بها وهي ما أصبح مشهوراً بحديث (خمساً بخمس)، ومنها :انقاص المكيال والميزان أي الغش و التدليس لينبئ بالسنيين وشدة المؤونة، أي غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وضيق العيش،ومنع الزكاة يؤدي لمنع القطر من السماء، أي القحط والجفاف.

-وكما أصبح يُعرف حديثاً في البلدان الغربية (الإدارة بالأخلاق أو القيم)فإن النهج النبوي ربط السلوك الاقتصادي بالعقيدة، وربط الأسواق بالقيم الأخلاقية، والسعي للعدالة الاجتماعية، وتشجيع العمل والإنتاجية وتعلم الحرفية والإتقان، وجميع ما تم ذكره من أمثلة ومدلولات لها أسانيد من السنة النبوية المنبثقة أصلاً من تعاليم القرآن الكريم.

الاقتصاد كعلم اجتماعي لن تنجح تطبيقاته دون أسس أخلاقية وقيم إيمانية،ولابد للعودة للقيم الروحية لتسمو الإنجازات وتستمر.

دمشق في 2022/10/19

كتبه د.عامر خربوطلين العيادة الاقتصادية السورية

فريق بنك الشام يكرم الطفلة شام البكور الحاصلة على المركز الأول في مسابقة تحدي القراءة

قام فريق بنك الشام ممثلاً بالسيد -أمجد العبد الحنان -والسيد -عبد اللطيف عنداني – مدراء فروع بنك الشام في محافظة حلب بتكريم الطفلة شام البكور الحاصلة على المركز الأول في مسابقة تحدي القراءة على مستوى سوريا والتي تمكنت من تحقيق المركز الأول في جائزة أبطال التحدي في القراءة للعام 2022 على مستوى الوطن العربي.

ويأتي التكريم تأكيداً من بنك الشام على دعم كل المواهب والجهود التي ترفع اسم سوريا، وتسلط الضوء على القدرات والانجازات المجتمعية والجهود التي تُبذل في سبيل تحقيق مستقبل أفضل.

https://www.facebook.com/100064334663515/posts/pfbid025VdfCHGS1R76cbmu4U4m32d4EFRYLoX3byNhZG1shGRFs3hYZd5Za3kceiCE3Z7Kl/?mibextid=Nif5oz

13 - سالم: الوزير ليس «انفلونسر» أو جامع للايكات.. وهناك رفع قريب للأسعار

كشف وزير التجارة الداخلية عمرو سالم، عن وجود نية لرفع أسعار بعض المنتجات والخدمات، مؤكداً في ذات الوقت أن الرفع لن يكون

كبيراً.

وبيّن سالم أن الحكومة ليست تاجراً وهي لا تزال خاسرة حتى بعد الرفع الأخير. قائلاً: «أي وزير مهمته اليوم، تأمين ما يحتاجه المواطن وهو ليس "انفلونسر" أو "جامع للايكات."»

كما أكد في تصريح إذاعي على انفراج أزمة المحروقات خلال أيام بعد بدء تدفق التوريدات النفطية. متضمنة توافر الغاز. لافتاً إلى وصول ناقلتي نفط كل واحدة منها تكفي لأيام قليلة.

احتياطي النفط

وأوضح الوزير أن البلاد كانت تعيش خلال الشهرين الماضيين على احتياطي النفط الموجود بعد توقف التوريدات التي ازدادت أسعارها على الحكومة بسبب الظروف الدولية، مما اضطرها إلى رفع الأسعار لتتمكن من تأمين أكبر كمية ممكنة منها. سالم أشار إلى أن 44% من كميات المازوت المستوردة تذهب لقطاع النقل، وهي كميات كبيرة جداً. لذلك رفع السعر 200 ليرة لليتر الواحد لا يمكن حتى التفكير فيها. وكانت وزارة التموين رفعت، أسعار المحروقات، حيث وصل سعر ليتر المازوت المدعوم إلى 700 ليرة، وليتر المازوت للفعاليات الاقتصادية

إلى 3000 ليرة. فيما أصبح سعر ليتر البنزين أوكتان 90 على البطاقة الذكية إلى 3000 ليرة، وأوكتان 90 إلى 4900، وبنزين أوكتان 95 إلى 5300 ليرة. كما حددت الوزارة أمس، نسبة الزيادة في تعرفة أجور النقل للوسائط العاملة على المازوت بنسبة 25% ونسبة 10% للوسائط العاملة على البنزين. سيريا ديلي نيوز 2022-12-18 19:51:53

https://syriadailynews.com/54844

14 - ظلم ضريبي.. وسنشرح؟!

حسب معلوماتنا فقد بدأت وزارة المالية اليوم عملية الربط الإلكتروني للفعاليات التجارية في بعض مناطق دمشق وللشركات تمهيداً لتعميمها على كافة الأسواق والفعاليات. ونحن وإذ كنا نؤمن أشد الإيمان بأن من حق الدولة أن تحصل الضرائب والرسوم على أي نشاط اقتصادي تجاري كان أم صناعي وغيره وأن تضبط الأسواق وتطبق القانون وأن تعمد إلى مبدأ الشفافية والمساواة فهذا حقها وهو الذي يضمن عدالة الموارد والنفقات وتوزيع الخدمات العامة على المواطنين. لكن من وجهة نظرنا فإن أول متطلبات الربط الإلكتروني والتكليف الضريبي الحقيقي للفعاليات تكون البيئة الموحدة للأعمال أي أن يعمل الجميع في بيئة واحدة لهم ما لهم وعليهم ما عليهم وفق القانون والأنظمة المعتمدة لا أن تكون هناك عدة بيئات وعدة أشكال من الفعاليات بحيث زيد يرث وعمر لا يرث. إذا ألقينا نظرة الآن على الأسواق التجارية سنجد مختلف أنواع الشذوذ والمخالفات وانعدام المساواة، بل يمكننا أن نقول بكل دقة أن النظامي وحده من يدفع الثمن، الذي لديه تراخيص قانونية يدفع الثمن، الذي يستورد ويدفع الرسوم الجمركية ويدفع ضرائبه هو الذي يدفع الثمن، الذي لديه عمال مسجلين في التأمينات هو الذي يدفع الثمن، الآن،

الذي لديه نظام فوترة بما أنه نظامي يدفع الثمن، في حين أن الفعاليات الأخرى المخالفة واقتصاد الظل الأسود ينعم بكل الإعفاءات والامتيازات . إذا أردنا الحديث في قطاع الألبسة الجاهزة مثلاً فتم التغاضي لأسباب اقتصادية واجتماعية عن موضوع " البالة "، وأعتقد أن تجارة البالة تستحوذ على نصف السوق تقريباً. إذا كان نصف السوق يعمل ويحقق الأرباح الطائلة من خلال هذا النشاط فلماذا يعفى من الربط الإلكتروني، وهنا كيف سيتم ربطه في حال عدم وجود إجازات استيراد، وليس هناك أي بيانات أو أي شيء قانوني في عمله، ومع ذلك يعفى من الضرائب وتترك له حرية المنافسة، في حين أن النظامي هو الذي يدفع. هناك أسواق كاملة ومحلات وبأسعار لم تعد زهيدة وليست بمتناول المواطن ولكن لا يطالها أي أنواع من الضرائب أو التكليفات، في حين أن أي محل نظامي أساساً دفع الرسوم والجمارك والضرائب، الآن سيكلف عبر الربط بالضريبة الحقيقية، ومع ذلك يعاقب لأنه نظامي، بينما البالة كيف سيطالها وزير المالية وهيئة الضرائب والرسوم. مثال آخر "الأكشاك " مثلاً، هناك أكشاك نعرفها ربما عائد كشك فيها يعادل عائد مول أو سوق تجاري. هناك هل سيطبق الربط وسيقام عليهم الحد، كما قلنا هذا حق الدولة لكن الكشك لا أحد يسأله عن إيراداته وأرباحه، كيف سيستوي الأمران؟ هناك أحياء بأكملها لا تطالها الإدارة الضريبية، لنقل في الضواحي، لنقل في حي عش الورور، حي المزة 86، السومرية، سرغايا، السيدة زينب وغيرها الكثير. هناك مناطق لا تطالها اليد الضريبية والجمركية، هناك التهريب والمواد المهربة التي لا تتعامل معها الجمارك وبالتالي الضرائب لا تستطع التعامل معها. لذلك نقول لوزارة المالية، عليك أن تؤمني

البيئة المتساوية لجميع الفعاليات قبل أن تنجزي الربط الإلكتروني وتكلفيهم ضريبياً، لأن هذا قمة في الظلم والإجحاف بحق النظامي فقط. (يتبع)

سيرياندیز، الجمعة 02-12-2022

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

.....